خـلال اللقـاء الموسـع الأول لتسـويق العسـل اليمنـي فـي المطاعـم بصنعـاء

النعيمي يدعو للحفاظ على منتج العسل الوطني ومكافحة طرق الغش التي تسيء لسمعته

السلطات الإريترية تفرج عن 30 صياداً بعد احتجازهم لعدة أيام في البحر الأحمر

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعيـة - تنمويـة - مجتمعية | السبت 14 رجب 1447هـ | 3 يناير 2026م | العدد 143 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

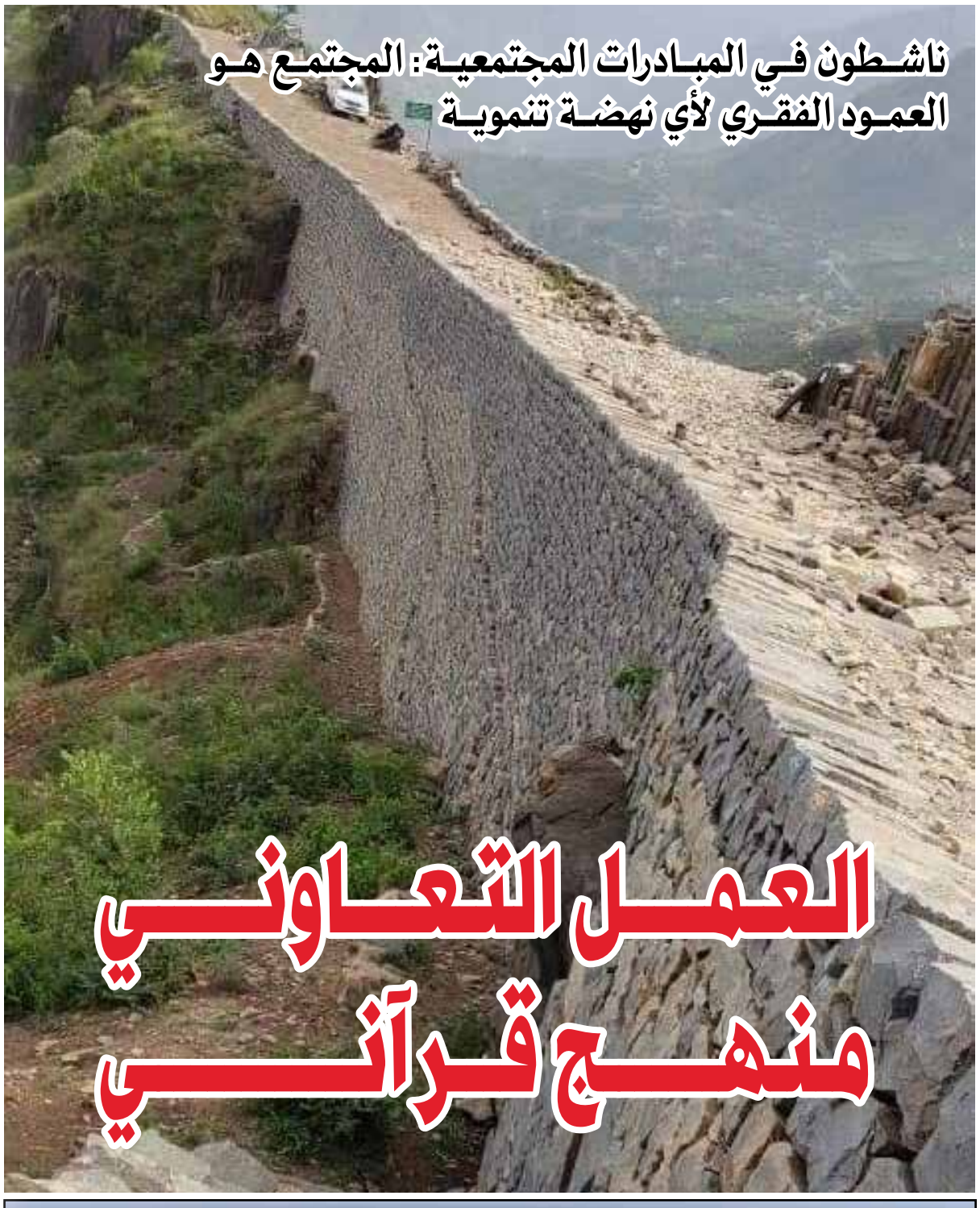

ناشطون في المبادرات المجتمعية: المجتمع هو العمود الفقري لأي نهضة تنموية

العمل التعاوني منهج قرآني

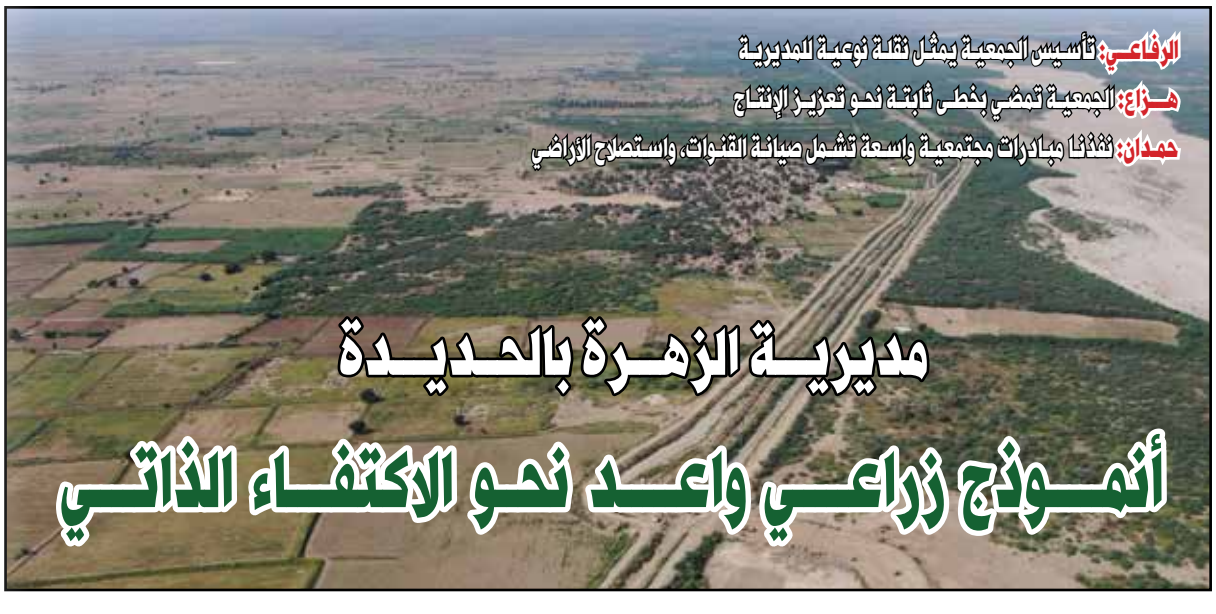

الرفاعي: تأسيس الجمعية يمثل نقلة نوعية للمديرية

هزاع: الجمعية تمضي بخطى ثابتة نحو تعزيز الإنتاج

حمدان: نفذنا مبادرات مجتمعية واسعة تشمل صيانة القنوات، واستصلاح الأراضي

مديرية الزهرة بالحديدة

أنموذج زراعي واعد نحو الاكتفاء الذاتي

محافظ تعز يطلع على سير العمل بمركز معالجة وتصنيع منتجات الألبان في مديرية التعزية

المهرجان اكتظ بآلاف المشاركين وشهد عروضاً فنية ورقصات شعبية جسدت لوحة فنية إبداعية لما تتميز به المنطقة

انطلاق المهرجان السادس في ميناء بن عباس التاريخي لإحياء التراث الشعبي

الشراكة المجتمعية أساس التنمية المستدامة

إرشادات زراعية للآفات والأمراض المتوقعة في محاصيل البقوليات وطرق مكافحتها

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 143 | السبت 14 رجب 1447هـ | 3 يناير 2026م

خلال اللقاء الموسع الأول لتسويق العسل اليمني في المطاعم بصنعاء

النعيمي يدعو للحفاظ على منتج العسل الوطني ومكافحة طرق الغش التي تسيء لسمعته

اليمن الزراعية- صنعاء

دعا عضو المجلس السياسي الأعلى محمد صالح النعيمي، إلى التكامل وتضافر الجهود الرسمية والمجتمعية لإنتاج العسل وتسويقه وبما يخدم هذا المنتج الاقتصادي والوصول به إلى الاكتفاء الذاتي وبما يسهم في التقليل من فاتورة الاستيراد من العسل الخارجي، معتبرا المهرجان الوطني للعسل فرصة مهمة للترويج للعسل اليمني وجودته.

وأكد خلال اللقاء الموسع الأول لتسويق العسل اليمني في المطاعم، بصنعاء، الذي أقامته أمانة العاصمة بالتنسيق مع وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية "قطاع التسويق" ضمن الأنشطة التحضيرية للمهرجان الوطني للعسل اليمني في موسمه الرابع الذي ينظمه قطاع الزراعة ووحدة تمويل المشاريع الزراعية والسمكية بالأمانة أن العسل اليمني من أهم المحاصيل النقدية التي يجب الاهتمام بها وتعزيز قيمته التنافسية للاستفادة منه في دعم الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أهمية اللقاء للخروج بمقترحات ورؤى، تسهم في إنجاح فعاليات المهرجان الوطني للعسل في موسمه الرابع.. حاثًا على إيجاد آلية تصنف العسل من حيث الإنتاجية والخصائص والأصناف ومدى الالتزام بالمعايير الدولية، وأن يتم الاستفادة من هذه الفعاليات والأنشطة في دعم إنتاجية وجودة العسل اليمني.

وقال آن الجمعيات والاتحادات يجب أن يكونوا في إطار تنظيمي لهذا المسار ليكون المهرجان ليس للمطاعم فقط ولكن ليكون على مستوى واسع وبما يلبي كافة متطلبات الإنتاج والتسويق"، مضيفا أن "العسل الاقتصادي يجب تصنيفه على أساس خصائص التداول ويجب أن يكون مميز ، الى جانب تنظيم عملية الاستيراد من المستورد بما يسهم في الحفاظ على المنتج الوطني ومكافحة طرق الغش التي تسيء لسمعة وجودة العسل اليمني".

من جانبه، أشار وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية لقطاع التسويق محسن عاطف، إلى أهمية النحل وإنتاجية العسل باعتباره إرث وتاريخ وحاضر.

ولفت إلى أن العسل اليمني يواجه العديد من المعوقات منها في مجال الإنتاجية والتنظيم والتسويق وانتشار العسل المغشوش، مبينًا أن المهرجان الوطني للعسل يعتبر فرصة للعمل على استعادة مكانة وسمعة هذا المنتج الوطني والترويج له والعمل على اشهار أسعاره وأصنافه وتعميمها على مختلف المحال والبقالات والمطاعم.

وأكد الوكيل عاطف أهمية تضافر الجهود للنهوض بهذا المنتج خاصة وأن اليمن يواجه حصارًا وعدوانًا، ما يتطلب من الجميع شحذ الهمم لخوض معركة الحراك التنموي المتواصل، متطلعا أن تكون أمانة العاصمة في النهوض بهذا المنتج أنموذجا لبقية المحافظات.

وحث القطاع الخاص والمطاعم والمحال التجارية إلى الاستفادة من سمعة وجودة منتجات العسل اليمني وأن يتوجهوا إلى عرض هذا المنتج بمختلف أصنافه وأنواعه، وبما يسهم في الترويج للعسل اليمني ودعم منتجاته للوصول إلى مرحلة الاكتفاء والتصدير للخارج.

بدوره أشار رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية - نائب رئيس الفريق التنموي بالأمانة حمود النقيب، إلى أهمية اللقاء الموسع لتسويق العسل اليمني في المطاعم باعتباره ثقافة حوار جاد يدفع بين المنتج والمسوق وصاحب المطعم وصانع القرار لبحث الآليات العملية التي تمكن العسل اليمني من حضور مدروس ومشرف داخل هذا القطاع الحيوي.

كما ألقيت كلمتان من يحيى شرف الدين عن تجار العسل، ورئيس قطاع المطاعم بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة مجاهد الجبوبي، أشارتا إلى أهمية اللقاء لتوسيع التعاون بين قطاع وتجار العسل والمطاعم المحلية.

واعتبرا العسل اليمني كنزًا طبيعيًا معروف بجودته العالية وفوائده الصحية الكثيرة، لافتين إلى أن اليمن يمتلك العديد من أنواع وأصناف العسل ذات الجودة العالية والممتازة كعسل السدر والسمر والضهيه والعسق وعسل الزهور المتنوعة وغيرها من الأنواع التي ستضيف نكهة مميزة للأصناف في المطاعم.

وأكد شرف الدين والجبوبي، أن استخدام المطاعم للعسل اليمني سيساهم في الترويج لجودة هذا المنتج وتعريف المواطنين بجودته وأصنافه المتعددة وسيعمل على تشجيع إنتاجية العسل وتسويقه بشكل أفضل، لافتين إلى أن المطاعم أكبر سوق لاستهلاك العسل المحلي ولذلك يجب أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين الجهات المعنية.

محافظ الحديدة: التراث التهامي ركيزة أساسية من ركائز الهوية الإيمانية اليمانية الأصيلة

تنظيم المهرجان السادس لإحياء التراث الشعبي في ميناء بن عباس التاريخي بالحديدة

اليمن الزراعية- الحديدة

شهد ميناء بن عباس التاريخي بمديرية المنيرة بمحافظة الحديدة، يوم الثلاثاء الماضي إقامة المهرجان السادس لإحياء التراث والموروث الشعبي، تحت شعار "تراثنا هويتنا".

ويأتي المهرجان، في إطار الفعاليات الثقافية التراثية التي تعكس تنوع الموروث التهامي وارتباط المجتمع بهويته المتجذرة في العادات والقيم والفنون الشعبية التي ميزت الساحل التهامي عبر الحقب المختلفة.

ونُظم المهرجان برعاية وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والسلطة المحلية بالمحافظة، بالتنسيق مع الهيئة العامة لتطوير تهامة، والاتحاد التعاوني الزراعي، وجمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية، بدعم وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالمحافظة، وبمشاركة رسمية ومجتمعية واسعة.

و يهدف المهرجان إلى إبراز التراث الشعبي التهامي، باعتباره أحد أهم مكونات الهوية الثقافية اليمنية، وما يحمله من قيم وعادات وتقاليد متوارثة، تشمل الفنون الشعبية والطقوس الاجتماعية والدينية والألعاب التقليدية، والحرف اليدوية المرتبطة بالبيئة الساحلية، إلى جانب التعريف بما تختزنه تهامة من تنوع ثقافي وحضاري وصون هذا الإرث من الاندثار، وتشجيع الأجيال الجديدة على معرفته وحفظه وتداوله بوصفه ذاكرة جمعية ورصيداً وطنياً.

وفي المهرجان، اعتبر محافظ الحديدة عبدالله عطيفي، التراث التهامي ركيزة أساسية من ركائز الهوية الإيمانية اليمانية الأصيلة، ويعكس خصوصية المجتمع اليمني وامتداد جذوره الحضارية في عمق التاريخ.

وأشار إلى أن الحفاظ على الموروث الشعبي، يُجسّد معاني الانتماء وترسيخ لقيم التكافل والتلاحم التي شكّلت سمة بارزة في حياة أبناء تهامة.

وأوضح عطيفي، أن التراث بما يتضمنه من فنون وأهازيج ورقصات وعادات اجتماعية وألعاب شعبية وموروث بحري وزراعي، يحمل في مضامينه دلالات تربوية وأخلاقية تعكس بساطة الإنسان التهامي، وصلابة علاقته بأرضه وبحره وبيئته، مؤكداً أهمية حماية هذا الإرث من التلاشي أمام المتغيرات، وتحويله إلى مجال حي للتوثيق والإحياء والتعلم.

ولفت إلى عظمة ميناء بن عباس التاريخي وما يمثله من رمزية حضارية وتاريخية، باعتباره أحد المعالم العريقة التي صمدت في وجه مختلف التحديات وظل محتفظاً بمكانته التاريخية وملامحه التراثية، رغم ما تعرضت له البلاد من ظروف استثنائية.

ونوه المحافظ عطيفي، بجهود الجهات المنظمة ومبادرات أبناء المنطقة وحرصهم على إنجاح المهرجان، وبمستوى الإعداد والحضور والمشاركة المجتمعية الواسعة، مبينًا أن المهرجان يتزامن مع إحياء ذكرى جمعة رجب، ذكرى دخول اليمنيين إلى الإسلام، بما يحمله ذلك من دلالات على عمق القيم الدينية والاجتماعية في حياة المجتمع.

بدوره، أكد قائد المحور الشمالي اللواء فاضل الضياني، أهمية العناية بالموروث الشعبي وصقل قيمه ومعانيه، باعتباره مادة ثرية يمكن أن تشكل رافداً أساسياً للإبداع في مجالات الفن والأدب والثقافة.

وأفاد بأن التراث حين يُدرّس ويُوثّق ويُقدّم بصورة معاصرة، يتحول إلى مصدر إلهام للباحثين والمبدعين، ويصبح جزءاً من القوة الناعمة التي تصون الهوية وتعزز حضورها.

وأشار الضياني إلى أن من الضروري إدخال مفاهيم التراث ضمن مسارات الاهتمام المجتمعي والتعليمي، وتشجيع الدراسات والأبحاث الميدانية التي ترصد عناصر الموروث، وتستفيد من كنوزه الإيجابية في ترسيخ قيم الصبر وتحمل المسؤولية والاعتماد على الذات، والإفادة من الخبرات المتراكمة التي أفرزتها بيئة تهامة في التعامل مع البحر والزراعة ومصادر العيش.

من جهته، أوضح رئيس ملتقى أبناء الساحل للتراث والثقافة الدكتور عبدالعزيز قشرة، أن مهرجان إحياء التراث في ميناء بن عباس يهدف لترسيخ القيم الدينية والاجتماعية الأصيلة التي تمتد جذورها في أعماق التاريخ واستعادة العادات والتقاليد الحميدة التي حث عليها الدين الإسلامي الحنيف، مؤكداً أن الفكرة الأساسية للمهرجان تقوم على إعادة الاعتبار للموروث بوصفه منظومة قيم وسلوكيات وثقافة حياة، وليس مجرد مظاهر احتفالية.

ولفت إلى أن المهرجان يسعى لإيجاد صيغة للتلاحم بين الموروث الشعبي بجميع جوانبه والإنجاز الحضاري المعاصر، وتشجيع اكتشاف التراث الشعبي وتدوينه وصياغته وتوظيفه في أعمال أدبية وفنية، إلى جانب تحفيز الاهتمام بالحرف التقليدية بما يعود بالنفع على أبناء المجتمع المحلي.

وشهد المهرجان الذي اكتظ بآلاف المشاركين عروضاً فنية ورقصات شعبية وأوبريتاً تراثياً جسّدت في لوحة فنية إبداعية ما تتميز به المنطقة من إرث حضاري وثروة بحرية.

حضر المهرجان، مدير وحدة المبادرات والمشاريع الزراعية والسمكية بالمحافظة يحيى الوادعي، ونائب رئيس هيئة المصائد السمكية عبدالملك صبرة، ومديرا مديرية المنيرة ومركز بن عباس، وعدد من مسؤولي السلطة المحلية ومشايخ وشخصيات الاجتماعية.

عودة 30 صياداً إلى ميناء الاصطياد بالحديدة بعد احتجازهم في إريتريا

اليمن الزراعية_ الحديدة

عاد إلى ميناء الاصطياد السمكي بمدينة الحديدة، الثلاثاء الماضي 30 صياداً، بعد احتجازهم لعدة أيام من قبل البحرية الإريترية أثناء ممارستهم الصيد في البحر الأحمر.

وأوضح نائب مدير ميناء الاصطياد السمكي هيثم معروف، أن احتجاز الصيادين يأتي ضمن سلسلة انتهاكات متكررة يتعرض لها الصيادون اليمنيون في البحر الأحمر، مؤكداً أن هذه الممارسات تتسبب بخسائر كبيرة في قوارب الصيادين ومعداتهم ومصادر أرزاقهم.

وأشار إلى أن احتجاز الصيادين ومصادرة قواربهم ومعدات الاصطياد يمثل مخالفة صريحة للقوانين والمواثيق الدولية المنظمة للملاحة والصيد البحري، داعياً المنظمات الدولية والحقوقية إلى القيام بمسؤولياتها تجاه هذه الانتهاكات والعمل على وقفها.

من جهتهم، أفاد الصيادون العائدون أنهم تعرضوا للاحتجاز أثناء ممارستهم الصيد بالقرب من المجرى الدولي، على متن قاربين من نوع "جلبة" ، داخل المياه الإقليمية اليمنية في البحر الأحمر، حيث أقدم زورقان حربيان تابعان للبحرية الإريترية على اعتراض القاربين واقتياد الصيادين إلى إحدى الجزر التابعة لإريتريا.

وذكروا أن السلطات الإريترية قامت خلال فترة احتجازهم بالتحقيق معهم، قبل أن تفرج عنهم لاحقاً، بعد مصادرة أحد القاربين وكميات من الأسماك ومعدات الاصطياد وبعض الممتلكات الخاصة، وإجبارهم على العودة على متن القارب الآخر.

إب .. تدشين العمل بوحدة غربلة وفرز الحبوب بمديرية يريم

اليمن الزراعية_ إب

دشّنت الجمعية النموذجية متعددة الأغراض بمديرية يريم في محافظة إب، العمل بوحدة غربلة وفرز الحبوب، مقدّمة من الوحدة التنفيذية لتمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالمحافظة، بتكلفة 50 مليون ريال.

وجرى افتتاح بنك للبذور المجتمعية لخدمة مديريات المربع الشمالي، بدعم الوحدة التنفيذية لتمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية، وبالتعاون مع المبادرات المجتمعية بالمحافظة.

وخلال التدشين، أوضح المدير التنفيذي لوحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالمحافظة الدكتور محمد القادري، أن تدشين العمل بوحدة الغربلة يأتي تنفيذًا لتوجيهات قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي بالاهتمام بالقطاع الزراعي، وضمن الاستراتيجية الوطنية لتنمية الزراعة، وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

وأشار إلى أن وحدة الغربلة المسلّمة للجمعية، تعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى خمسة أطنان في الساعة، بما يعادل نحو مائة كيس من الحبوب والبقوليات خلال الساعة الواحدة.

ونوّه الدكتور القادري بكفاءة وحدات الغربلة في فرز الحبوب والبقوليات وفق درجات الجودة وتفاوت الأحجام، بما يلبي احتياجات السوق الاستهلاكية من منتجات زراعية عالية الجودة، ويسهم في توفير بذور محسّنة تلبي متطلبات المزارعين.

وأكد حرص الوحدة التنفيذية على تزويد مختلف الجمعيات التعاونية الزراعية في المحافظة بوحدات غربلة متكاملة، بما يسهم في إحداث نقلة نوعية في القطاع الزراعي، وتحسين جودة ونقاوة المنتجات الزراعية المحلية.

واعتبر القادري، افتتاح بنك البذور المجتمعية خطوة استراتيجية لدعم صغار المزارعين، والحفاظ على الأصناف المحلية من البذور، وتعزيز استدامة الإنتاج الزراعي، مشيرًا إلى أن البنوك تسهم في تقليل كلفة الإنتاج، ومواجهة التحديات المرتبطة بندرة البذور وارتفاع أسعارها، بما يعزز من صمود القطاع الزراعي في المحافظة.

حضر التدشين ممثل مؤسسة بنيان التنموية في المناطق الوسطى حمزة منسكي، ورئيس فرع الاتحاد التعاوني الزراعي بالمحافظة أمجد بيضان، ومسؤول قطاع الزراعة بمديرية يريم عبدالقوي السالمي، ورئيس الجمعية النموذجية متعددة الأغراض بالمديرية خالد الزبيدي.

محافظ تعز يطلع على سير العمل بمركز معالجة وتصنيع منتجات الألبان في مديرية التعزية

اليمن الزراعية_ تعز

أكد القائم بأعمال محافظ تعز أحمد المساوى على أهمية مشروع وحدة معالجة إنتاج الألبان في توفير احتياجات السوق المحلي من الألبان ومشتقاته، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيراد.

وقال خلال تفقده سير العمل بمركز معالجة وتصنيع منتجات الألبان، الممول من الصندوق الاجتماعي للتنمية الأحد الماضي : "نتشرف بزيارة مثل هذه المشاريع الاقتصادية التي تعتبر الحلقة الأولى ضمن سلسلة القيمة لمنتجات الألبان، وسيكون المشروع هو الخط الإنتاجي الأول بالمحافظة، يليه خطوط أخرى لتشجيع مربيي الثروة الحيوانية على تسويق الإنتاج المحلي بشكل صحي وآمن".

وأعرب عن الأمل في اقتداء الجميع بجمعية مديرية التعزية في هذا المشروع الحيوي، الذي يُعد منتجًا اقتصاديًا لكل أسر، مجددًا التأكيد على أهمية تنفيذ مشاريع اقتصادية، تترجم توجيهات قائد الثورة عبدالملك بدرالدين الحوثي ورئيس المجلس السياسي الأعلى وبرنامج حكومة التغيير والبناء لتحقيق الأمن الغذائي، مشيدا بدور جمعية التعزية التعاونية الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي، مؤكداً حرص السلطة المحلية بالمحافظة على دعم وتشجيع المشاريع الإنتاجية.

وشدّد المساوى على أهمية إيجاد مثل هذه المراكز لإنتاج الألبان، وتعزيز روح التنافس في الجودة وانخفاض الأسعار، لافتًا إلى ضرورة إقامة مراكز تجميع نموذجية في مديريات المحافظة لاستقبال الحليب الطازج من منتجي الألبان، عبر الجمعيات التعاونية، والعمل على تقديم الإرشادات المطلوبة لتطوير عمليات إنتاج الحليب.

وأضاف أن محافظة تعز تشهد حراكًا زراعيًا وتنمويًا، ويأتي العمل بالمركز لمعالجة وتصنيع منتجات الألبان وتخفيض فاتورة الإستيراد وتشجيع المزارعين على المضي في هذا الجانب"، معتبرا إنشاء مثل هذه المراكز خطوة متميزة ونقلة نوعية تؤسس لمرحلة من الصناعات الإنتاجية الوطنية للتحول نحو استخدام المواد الخام المحلية، خصوصاً الصناعات الغذائية القائمة على مدخلات الإنتاج الحيواني والزراعي.

بدوره اعتبر مسؤول القطاع الزراعي بالمحافظة المهندس عبدالله الجندي، صناعة منتجات الألبان من الحليب الطبيعي خطوة مهمة لتعزيز وتطوير الشراكة بين مراكز إنتاج الألبان والجمعيات التعاونية.

وأكد أن مثل هذه المشاريع من شأنها تشجيع المزارعين والأسر المنتجة على تطوير وتوسيع عمليات الإنتاج بما يحسن مصادر دخل الآلاف من الأسر.

بدوره أوضح مدير وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالمحافظة حسين الراشدي، أن العمل بالمركز يسير بصورة متكاملة بوجود آلات وفقاً للشروط الصحية، مشيرا إلى أن إنشاء المركز يأتي لإيجاد بيئة مشجعة للاستثمار وتطوير عمليات الإنتاج المحلية.

ورشة عمل لإنشاء وحدات تسويق بالجمعيات

عُقدت، الاسبوع الماضي ، في محافظة تعز، ورشة عمل حول إنشاء وحدات التسويق بالجمعيات التعاونية وتوقيع عقود الزراعة التعاقدية لمحاصيل الذرة الشامية والبقوليات مع الجمعيات التعاونية في مديريات المحافظة.

وهدفت الورشة، التي أُقيمت بإشراف السلطة المحلية ووحدة الزراعة التعاقدية (قطاع التسويق) بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، وبالتعاون مع الاتحاد التعاوني الزراعي ومؤسسة بنيان، إلى توقيع عقود زراعة تعاقدية مع جمعيات المحافظة لمحاصيل الذرة الشامية والبقوليات، وإنشاء وحدات تسويق بالجمعيات التعاونية.

وفي الورشة، تطرق وكيل المحافظة لشؤون التنمية، عبد الواسع الشمسي، إلى الأعمال المنفذة على مستوى المحافظة في مجال إنشاء وإشهار الجمعيات التعاونية، وتعزيز البناء المؤسسي لها.

وأكد حرص قيادة السلطة المحلية بالمحافظة على بناء وتأهيل الجمعيات التعاونية، وتسهيل إجراءات طلب وتمويل المشاريع التنموية التي تُنفَّذ عبر الجمعيات، بما يسهم في النهوض بها وتحقيق نهضة زراعية وتنموية على مستوى المحافظة.

وأشار الشمسي إلى أهمية استثمار الفرص المتاحة وتنفيذ مشاريع اقتصادية وفق سلاسل القيمة، وبحسب الأولويات الوطنية المتمثلة في الدواء والغذاء والملبس، بما يسهم في تخفيض فاتورة الاستيراد وتحسين الوضع المعيشي.

من جانبه، استعرض مسؤول وحدة الزراعة التعاقدية بقطاع التسويق في وزارة الزراعة، المهندس فؤاد السراجي، أهداف الزراعة التعاقدية وأهميتها، وآلية العمل بها، ودورها في تحسين الوضع المعيشي من خلال تسويق المنتجات المحلية.

وأكد السراجي أهمية تشكيل المجاميع الإنتاجية، واختيار ميسّرين لها وفق المعايير المعمول بها، بما يسهم في تحسين الجودة، وخفض التكلفة، وزيادة الإنتاجية.

حضر الورشة مسؤول دائرة التسويق بالاتحاد التعاوني الزراعي ياسر الشرجبي، ومديرا مديريتَي التعزية عبد الخالق الجنيد، ومشرعة وحدنان أسامة الرميمة، وأمين عام فرع الاتحاد التعاوني بالمحافظة مازن عبد الحي، إلى جانب رؤساء الجمعيات التعاونية وعدد من مسؤولي الزراعة التعاقدية بالمحافظة

افتتاح سوق الهيجة المركزي للخضار والفواكه بمستباء بمحافظة حجة

اليمن الزراعية_ حجة

شهدت مديرية مستباء بمحافظة حجة، افتتاح سوق الهيجه المركزي للخضار والفواكه، في خطوة تنموية مهمة جاءت بالشراكة بين جمعية عبس التعاونية الزراعية وجمعية مستباء التعاونية الزراعية، وبحضور رسمي ومجتمعي واسع.

ويأتي إنشاء السوق ضمن أهداف تنموية تسعى إلى حماية المزارعين والتجار والمستهلكين، وتنظيم عملية التسويق الزراعي، وتوفير خضروات وفواكه طازجة بجودة عالية تلبي احتياجات المواطنين، وتُسهم في تعزيز الأمن الغذائي المحلي.

وتبرز أهمية سوق الهيجه من موقعه الاستراتيجي، حيث يتوسط تجمع مديريات مربع عاهم، ويرتبط بحركة الأسواق القادمة من محافظتي صعدة وعمران، ما يجعله مركزًا حيويًا لتبادل المنتجات الزراعية، ويُسهم في تخفيف أعباء النقل وتقريب السلع من المستهلكين. ويُعد هذا المشروع نموذجا ناجحا للتكامل بين الجمعيات التعاونية والسلطة المحلية، في خدمة التنمية الزراعية المستدامة، ودعم الاقتصاد المحلي بمحافظة حجة، من خلال تعزيز سلاسل القيمة الزراعية، وتمكين المجتمعات الريفية من أدوات التسويق الحديثة.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 143 | السبت 14 رجب 1447هـ | 3 يناير 2026م

المجتمع أساس التنمية

شراكة حكومية مجتمعية لتنمية مستدامة

اليمن الزراعية | الحسين اليزيدي

في وقت تتزايد فيه التحديات وتتراجع فيه الإمكانات، يبرز العمل التعاوني المشترك كخيار واقعي وضرورة ملحّة، لا كترف تنظيري أو شعار عابر، فحين تتكاتف الجهود، وتلتقي الإرادات، يتحول المجتمع من متلق للخدمة إلى صانع للتغيير، ومن منتظرٍ للحلول إلى شريكٍ فاعلٍ في بنائها.

من هنا، تأتي أهمية العمل التعاوني بوصفه حجر الزاوية في أي مسار تنموي ناجح، حيث يخلق الثقة بين أفراد المجتمع، ويعزز روح الانتماء، ويفتح المجال أمام شراكات فاعلة مع الجهات الرسمية، تقوم على التكامل لا الاتكالية، وعلى المبادرة لا الانتظار.

وفي السياق يؤكد المبادر المجتمعي محمد شوعي سيلان من محافظة حجة أن أي تنمية حقيقية لا يمكن أن تنجح إذا ظل المجتمع متفرجًا أو منتظرًا للآخرين، مشيرًا إلى أن المجتمعات هي المعنية أولًا بخدمة نفسها، وهي الأقدر على معرفة احتياجاتها وما ينقصها على أرض الواقع.

ويقول سيلان إن دور المجتمع في التنمية دور أساسي، يبدأ من تحديد الاحتياجات، ووضع الأهداف التي يريد تحقيقها، ثم المشاركة الفعلية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة للمشاريع التنموية، معتبراً أن المجتمع عندما يكون حاضرًا في كل هذه المراحل، يكون أكثر وعيًا بالمسؤولية، وأكثر حرصًا على نجاح المشاريع واستمرارها.

ويوضح أن التنمية وعي وسلوك، وتشمل كذلك الحفاظ على الممتلكات العامة والموارد الطبيعية، لأنها ملك للجميع، وحمايتها تعني حماية مستقبل المجتمع نفسه.

وعن الشراكة بين المجتمع والحكومة، يشير سيلان إلى أن هذه الشراكة تقوم على الحوار والتفاهم، حيث يشارك المجتمع في النقاش مع الجهات الحكومية لتحديد الأولويات، ثم يتعاون معها في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، معتبراً أن تفعيل دور الجمعيات وتعزيز التعاون بين المجتمع والمؤسسات يسهم بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية على مستوى القرى والمناطق.

ويؤكد أن تحرك المجتمعات لخدمة نفسها أمر في غاية الأهمية؛ لأنه يجعلها فاعلة ومبادرة، لا تنتظر الدعم من الخارج، وقادرة على توحيد الجهود وتعزيز روح التعاون بين أبنائها لتحقيق أهداف مشتركة تخدم الجميع، مشدداً على أن الرابط بين المجتمع واستدامة المشاريع رابط قوي جدًا، فالمشروع الذي يشارك فيه المجتمع منذ البداية، يشعر الناس أنه مشروعهم هم، فيحافظون عليه ويتابعونه ويحرصون على استمراره، بعكس المشاريع التي تأتي دون مشاركة أو تفاعل حقيقي من المجتمع.

المجتمع العمود الفقري للتنمية

من جانبه، يتحدث المبادر التنموي من محافظة ذمار نصيب الرصابي عن تجربة يؤمن بها، قوامها التعاون الصادق، والعمل الجماعي، والاعتماد على المجتمع كركيزة أساسية لأي نهضة تنموية حقيقية.

ويقول الرصابي إن العمل بروح الفريق الواحد، واستحضار قيم البذل والعطاء والإحسان، يجعل من الجهد الجماعي قوة قادرة على تحويل الاحتياجات إلى منجزات ملموسة، فحين تتكاتف النفوس بإخلاص، وتتحرك وفق هدى الله وقيم التعاون، يصبح الأثر أعمق، وتنجح المشاريع لأنها خرجت من قلب المجتمع ولأجله.

سيلان: المجتمعات التي تخدم نفسها لا تنتظر الدعم الخارجي

الرصابي: المجتمع هو العمود الفقري لأي نهضة تنموية

مجيب الرحمن: العمل التعاوني منهج قرآني قبل أن يكون خيارًا تنمويا

الزيلعي: مشاركة المجتمع ركيزة أساسية لمشاريع ناجحة ومستدامة

ويؤكد أن المجتمع العمود الفقري للتنمية وشريكها الأول، وبدونه لا يمكن لأي مشروع أن يستمر أو يحقق أثرًا حقيقيًا. فمشاركة الناس في اتخاذ القرار وتنفيذ المشاريع تجعلهم أكثر التزامًا ومسؤولية، وتسهم في إنجاز الأعمال بسرعة وكفاءة، كما أن المجتمع يمتلك المورد الأهم: الإنسان، بما يحمله من خبرة ومعرفة وقدرة على العمل في مختلف القطاعات، من التعليم إلى الصحة والبنية التحتية.

ويشير إلى أن الروابط الاجتماعية داخل المجتمع تلعب دورًا قويًا في نجاح المبادرات، حيث تسهّل تبادل الخبرات والمعلومات، وتفتح الباب أمام حلول مبتكرة نابعة من الواقع. كما أن المجتمع المتماسك يوفّر بيئة مستقرة وآمنة، تساعد على النمو والاستثمار، وتحافظ في الوقت ذاته على الهوية والتراث والقيم المحلية، بوصفها أساسًا لأي تنمية مستدامة.

وعن منهجية العمل التعاوني، يوضح الرصابي أنها تقوم على التشاور، وتوزيع الأدوار بوضوح، والتنسيق المستمر، والتقييم المتبادل. وهي منهجية تحوّل الجهود الفردية المتفرقة إلى عمل منظم، يعزز الثقة بين الناس، ويضمن استمرارية المشاريع وعدم تعثرها.

ويرى أن ما تحتاجه المجتمعات اليوم هو تحديد أولوياتها الحقيقية، وتشكيل فرق عمل متخصصة، وبناء قنوات تواصل مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، إلى جانب متابعة تنفيذ المشاريع بشفافية ومسؤولية، فالمجتمع الواعي هو القادر على حشد طاقاته، واستغلال موارده البشرية والطبيعية، وتحقيق تنمية محلية مستدامة تعزز الاكتفاء الذاتي والعدالة الاجتماعية والحياة الكريمة، مؤكداً أن الشراكة مع الحكومة قائمة على تكامل الأدوار، حيث تقود المبادرات المجتمعية تنفيذ المشاريع المحلية، بينما تتولى الجهات الحكومية الإسناد والحماية وتحديد الأولويات الوطنية، بما يضمن انسجام الجهود وتحقيق الأثر المطلوب.

تعزيز الروابط الاجتماعية

بدوره يتحدث فارس التنمية من محافظة ريمة مجيب الرحمن سعد عن العمل التعاوني بوصفه منهجًا أصيلًا، استمد جذوره من القيم القرآنية وسيرة الأنبياء، قائمًا على الإحسان والشعور بالمسؤولية. ويقول إن هذا المنهج أثبت قدرته على جمع الجهود، واستثمار الموارد المتاحة، وتوزيع المهام لتحقيق أهداف مشتركة تخدم المجتمع.

ويضيف أن نشر الوعي بأهمية العمل التعاوني أسهم في تحريك عجلة التنمية في مناطق كانت تفتقر إلى أبسط الخدمات، ونجح في بناء الثقة بين الناس، وتعزيز الروابط الاجتماعية، وتحويل التحديات التي كانت تبدو مستحيلة في السابق إلى فرص لتحسين الخدمات وتخفيف معاناة المجتمع، موضحاً أن دور المجتمع في هذه المرحلة يتطلب وعيًا بالظروف التي تمر بها البلاد، وتحركًا مسؤولًا عبر تفعيل العمل التعاوني والجمعيات، والانخراط الجاد في المبادرات المجتمعية، وصولًا إلى تنمية مستدامة يقودها مجتمع قوي، معطاء، يرفض الخضوع ويصنع حياته بكرامة.

ويؤكد أن الشراكة مع الحكومة تصبح أكثر فاعلية حين ينظم المجتمع نفسه، ويدير شؤونه بوعي وعدالة، ما يسهل على الدولة تقديم الدعم والمساندة، سواء عبر توفير المواد، أو الإشراف، أو المتابعة من خلال لجان مجتمعية، لتنفيذ مشاريع في الطرق والمياه والصحة والتعليم والزراعة وغيرها من القطاعات الحيوية، مشيراً إلى أن تحرك المجتمعات لخدمة نفسها ضرورة، لأن المجتمعات القوية هي التي تحل مشاكلها بإرادتها، مستندة إلى وعي وبصيرة وثقافة تعاون، تستثمر قدراتها وخبراتها ضمن رؤية منظمة، لتبني تنمية مستدامة، وتمكّن أبناءها من صناعة مستقبلهم ومواجهة التحديات بثقة ومسؤولية.

مشاركة المجتمعات في التنمية

ومن الجانب الرسمي يؤكد مدير الإدارة العامة للمبادرات المجتمعية في محافظة حجة، يحيى الزيلعي، على أهمية مشاركة المجتمعات في التنمية، مؤكداً أن مشاركة المجتمع في التنمية تمثل ركيزة أساسية لبناء مشاريع ناجحة ومستدامة، على أن المجتمعات التي تعتمد على نفسها وتبادر بخدمة ذاتها تكون أكثر قدرة على تجاوز التحديات دون انتظار دعم خارجي.

وفي حديثه، يستند الزيلعي إلى الدلالات القرآنية التي تؤكد أهمية العمل الجماعي والمشاركة المجتمعية، مستشهدًا بقوله تعالى في قصة ذي القرنين: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾، موضحًا أن هذه الآية تجسد مفهوم إشراك المجتمع في التنمية، حيث تكون القوة البشرية هي الأساس في تنفيذ المشاريع وتحقيق أهدافها.

ويضيف أن القرآن الكريم أكد كذلك دور المجتمع كقوة عاملة وعنصر رئيسي في التنمية، مستشهدًا بقوله تعالى في سورة يوسف: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾، معتبرًا أن الإنسان هو المحرك الأول للتنمية، وأن إشراكه في التخطيط والتنفيذ يعزز الثقة ويخلق رضا مجتمعيًا حقيقيًا حول المشاريع المنفذة، وهو ما يقود إلى تنمية مستدامة، موضحاً أن مشاركة المجتمع في تنفيذ المشاريع التنموية لها أثر مباشر على استدامتها، لأن المجتمع عندما يُمنح الثقة ويُشرك في العمل يشعر بملكية المشروع، بعكس المشاريع التي تُنفذ دون مشاركته أو دون أن تمثل حاجة حقيقية له، والتي غالبًا ما تفتقر إلى الاهتمام والاستمرار، مؤكداً أن المشاريع التي يخطط لها المجتمع بنفسه ويبدأ بتنفيذها من واقعه واحتياجاته، هي التي تحقق الأثر والاستدامة، مشيرا إلى قصة ذي القرنين كنموذج واضح لنجاح المشاركة المجتمعية.

وحول دور المجتمع في دفع عجلة التنمية، يبيّن الزيلعي أن المجتمع يساهم بشكل مباشر في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية وفقًا للموارد المتاحة لديه، سواء كانت موارد بشرية أو طبيعية أو حتى صناعية كالمعدات وإدارتها. وأضاف أن دور الجهات المعنية يتركز في توفير ما ينقص المجتمع من مواد، بينما يقوم المجتمع بتحريك عجلة التنمية من خلال توظيف موارده وإدارتها بشكل إيجابي، مبيناً أن حرص المجتمع على إنجاح المشاريع التي يشارك فيها يعود إلى كون هذه المشاريع نابعة من احتياجاته الحقيقية، وهو من خطط لها وتابع تنفيذها، ما يجعله أكثر التزامًا بالحفاظ عليها وضمان نجاحها.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المبادرة المجتمعية والاستدامة، أوضح الزيلعي أن العلاقة بينهما علاقة تكامل لا تنفصل، مؤكدًا أنه "لا استدامة بدون مبادرة". ويقول إن المبادرات المجتمعية

هي أفعال جماعية يقوم بها أفراد المجتمع وهم مقتنعون بها وراضون عنها، ما يجعل تنفيذها أكثر إتقانًا وحرصًا، سواء في توفير المواد أو في الحفاظ على المشاريع بعد إنجازها.

حجر الأساس للتنمية

من جانبه يؤكد الأمين العام للاتحاد التعاوني في محافظة ذمار، محمد السنحاني، أن مشاركة المجتمع في العملية التنموية تمثل حجر الأساس لأي تنمية حقيقية ومستدامة، ويشدد على أن التنمية التي تُنفذ دون إشراك المجتمع تكون "تنمية مشوّهة وغير قابلة للاستمرار".

ويوضح السنحاني أن المقصود بشراكة المجتمع في التنمية هو أن يكون المجتمع شريكًا أساسيًا ومساهمًا رئيسيًا في جميع مراحل المشروع التنموي، بدءًا من التخطيط، مرورًا بالتنفيذ، ووصولًا إلى المتابعة والتقييم.

وقال إن المجتمع، باعتباره المستفيد الأول من هذه المشاريع، عندما يشارك في كل مراحلها "يتحول إلى متبنٍ وحارس لها، ويحرص على إنجاحها واستمرارها، وهو ما يُعرف بالتنمية المستدامة"، مبيناً أن المجتمع يلعب الدور الأهم في دفع عجلة التنمية من خلال مشاركته الفاعلة في تبني المشاريع التنموية وتنفيذها، معتبرًا أن نجاح أي مشروع تنموي مرتبط بدرجة مشاركة المجتمع فيه، وليس بحجم التمويل أو الدعم الخارجي فقط.

وحول أهمية تحرك المجتمعات دون انتظار الدعم الخارجي، يشير السنحاني إلى أن "الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها"، وأن المجتمع هو الأقدر على تشخيص مشاكله وتحديد أولوياته واحتياجاته التنموية الحقيقية.

وأضاف أن المشاريع التي تُفرض من أعلى إلى أسفل غالبًا ما يكون مصيرها الفشل، لأنها لا تنطلق من واقع احتياج المجتمع، ولا تعبّر عن أولوياته الفعلية، مؤكداً أن استدامة المشاريع تعتمد بشكل أساسي على مدى ارتباطها باحتياجات المجتمع، موضحًا أن المشاريع التي تُنفذ بناءً على مشكلات حقيقية يحددها المجتمع بنفسه، تجعل منه ضامنًا وحارسًا لها، لأنها جاءت لمعالجة قضاياه المباشرة، ومع هذا التبني تتحقق الاستدامة.

وفيما يتعلق بدور التعاون المجتمعي في إنجاح المشاريع التنموية، أوضح السنحاني أن المجتمع يُعد الشريك والضامن الأول لنجاح هذه المشاريع، لكونه يدرك أن هذه الجهود التنموية تخدمه بالدرجة الأولى، وأنه المستفيد الوحيد منها، الأمر الذي يعزز روح المسؤولية الجماعية والتعاون.

ويضيف أن حرص المجتمع على إنجاح المشاريع التي يشارك في تنفيذها نابع من شعوره بأن هذه المشاريع ملك له وحق من حقوقه، وأنه المنتفع الحقيقي منها، وهو ما يجعله أكثر التزامًا بالحفاظ عليها وضمان استمرارها، مشدداً على أن المبادرة المجتمعية تمثل "الطريق الوحيد للاستدامة"، موضحًا أنه عندما يدرك المجتمع ما يمتلكه من موارد طبيعية وبشرية وإمكانات، فإنه يكون قادرًا على شحذ الهمم واستغلال هذه الموارد بنفسه. وأكد أن التعاون بالمال والجهد يصنع المبادرات المجتمعية، التي بدورها تؤدي إلى تنفيذ مشاريع تنموية مستدامة نابعة من المجتمع ولخدمة المجتمع.

وحدة صحية من عمل المجتمع

السنحاني: الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها

الشاحذي: بدأت المبادرات المجتمعية بمشاريع بسيطة لتشمل لاحقا رصف الطرقات وبناء المدارس والوحدات الصحية وإنشاء الحواجز المائية

ضمان استمرار التنمية

من جهته يشير علي الشاحذي، مدير عام المبادرات المجتمعية بمحافظة المحويت، إلى أن تحرك المجتمع بنفسه دون انتظار الدعم الخارجي يمثل الحل الأمثل لضمان استمرارية التنمية، حتى في أوقات الصعوبات أو النزاعات، مضيفًا أن "المجتمع الواعي يصبح حارسًا وحريصًا على المشاريع، لأنه شارك فيها واعتبرها ملكًا له، مما يعزز الإحساس بالمسؤولية والانتماء، ويترك أثرًا نفسيًا إيجابيًا في نفوس الأفراد، ويجعلهم قادرين على صناعة المستحيل".

ويوضح الشاحذي أن التعاون بين أفراد المجتمع يُسهم في سرعة الإنجاز ودقته، ويخلق مجتمعًا متكاتفًا ومتعاضدًا، قائلاً: "المشاريع التي يبنيها المجتمع بنفسه، ويمدها بجهد ومال، يمثلها ويعتز بها، وهي منطلق من مبادئ ديننا الحث على الوحدة والتكاتف".

ويضيف أن علاقة المبادرة المجتمعية بالاستدامة علاقة قوية، فالمجتمع الذي يبذل جهده وماله في مشروع ما، يضمن حفاظه عليها وترميمه إذا لزم الأمر، بعكس المشاريع التي تأتي من جهات خارجية، والتي غالبًا ما يفقد المجتمع شعوره بالملكية تجاهها.

ويشير الشاحذي إلى أن المبادرات المجتمعية في محافظة المحويت بدأت بمشاريع بسيطة لتشمل لاحقا رصف الطرقات وصيانة المؤسسات التعليمية والصحية، وبناء المدارس والوحدات الصحية، وإنشاء الحواجز المائية، واستصلاح الأراضي الزراعية، وإنشاء الملاعب وشبكات الصرف الصحي، وغيرها.

ويلفت الشاحذي إلى أن إدارة المشاريع كانت تبدأ بتشكيل لجنة صغيرة مكونة من رئيس ومالي وإعلامي لمتابعة تنفيذ الأعمال وحصر المستفيدين، قبل أن تبدأ الدولة بدعم المبادرات عبر حصة المجلس المحلي، ما أسهم في إعطاء دفع قوي للمشاريع، وتأسيس وحدة التدخلات لدعم المبادرات على نطاق أوسع.

ويؤكد الشاحذي أن أبرز المبادرات المجتمعية في المحافظة تشمل بناء حواجز مائية كبيرة، ورصف طرق تصل إلى كيلومترين، وبناء فصول دراسية ووحدات صحية، مشيرًا إلى أن العدد الأكبر من المبادرات يستمر في النمو والتوسع، وهو ما يعكس نجاح تجربة المجتمع في تحمل المسؤولية والمساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة.

شراكة المجتمع والاعتماد على الذات في التنمية الزراعية

فتحي الذاري

تُعتبر شراكة المجتمع في التنمية واحدة من أبرز السبل لتحقيق أهداف الاستدامة والتنمية المستدامة. في عالم مليء بالتحديات، يتعين على المجتمعات المحلية أن تتخذ زمام المبادرة في توفير الخدمات والموارد اللازمة دون انتظار الدعم الخارجي. هذه المبادرة تؤكد قيم وروح التعاون الجماعي، حيث يسهم الأفراد بجهودهم وإبداعاتهم في بناء مستقبل أفضل.

عندما تسعى المجتمعات لتطوير بنيتها التحتية، مثل شق الطرقات ورصفها، وتهتم بالزراعة والتعليم والصحة، فإنها تبرهن على قدرتها على تحقيق النجاح من خلال العمل الجماعي والتعاون. إن المجتمعات التي تعزز من قدراتها الذاتية تحظى بفرص أكبر في مواجهة التحديات، مما يؤدي إلى خلق بيئة تجذب الاستثمارات وتحقق التنمية المستدامة.

أحد أبرز المشاريع الزراعية التي تُؤكد على أهمية شراكة المجتمع هو بنك البذور المجتمعي، الذي يشرف عليه وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، بالتعاون مع الجهات المحلية والمجتمعية. يركز هذا المشروع على تعزيز الأمن الغذائي ودعم المزارعين بالبذور المحلية المحسّنة، مما يسهم في تحقيق الاستدامة الزراعية وتقليل الاعتماد على البذور المستوردة.

تُعتبر مبادرات بنوك البذور المجتمعية خطوة استراتيجية تهدف إلى حفظ الموارد الوراثية النباتية. تعمل هذه البنوك على توفير بذور ذات جودة عالية بأسعار مناسبة للمزارعين، مما يساهم في تحسين الإنتاجية ويساعدهم على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية. تأتي رؤية بنك البذور المجتمعي تجسيدًا للتعاون بين الجهات الرسمية والمجتمعية، حيث يتم تنفيذه بالتنسيق بين السلطة المحلية والاتحاد التعاوني الزراعي وهيئات البحث والإرشاد الزراعي. يمثل هذا التعاون نموذجًا يُحتذى به في كيفية العمل الجماعي نحو تحقيق أهداف مشتركة تعود بالنفع على المجتمع ككل.

تُعد الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض من العوامل الأساسية في إنشاء بنك البذور المجتمعي. من خلال توفير بذور ذات جودة عالية وإدارة فعالة، تساهم هذه الجمعيات في ضمان استدامة المشروع وتوسيع قاعدة المستفيدين منه.

إن المجتمعات التي تستثمر في شراكات فعالة مع الجهات الحكومية والخاصة قادرة على تحقيق نتائج ملموسة تعود بالنفع على الأجيال القادمة، إذ تشكل استمرارية الشراكة مع وزارة الزراعة والجهات ذات العلاقة عنصرًا أساسيًا في تنفيذ مشاريع نوعية تسهم في تحسين جودة البذور والمحافظة على الأصناف المحلية. تبرز أهمية تحرك المجتمعات نحو العمل المشترك، فكلما زادت وحدتهم وتعاونهم، كلما تمكّنوا من مواجهة تحديات التنمية وتحقيق النجاح المنشود.

إن الاعتماد على الذات والعمل الجماعي هو الطريق الوحيد نحو مستقبل أفضل، حيث يصبح الفرد جزءًا من الحل بدلًا من الاعتماد على التبرعات أو المساعدات.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 143 | السبت 14 رجب 1447هـ | 3 يناير 2026م

مديرية الزهرة بالحديدة
أنموذج زراعي واعد لتعزيز الاكتفاء وتخفيض فاتورة الاستيراد

اليمن الزراعية- محمد صالح حاتم

تشهد مديرية الزهرة بمحافظة الحديدة حراكًا تنمويًا وزراعيًا لافتًا، جعلها واحدة من أبرز المديريات النموذجية في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، مستندة إلى مقومات طبيعية كبيرة في مقدمتها وادي مور، أحد أهم الأودية الزراعية في اليمن، والذي يسهم في ري آلاف الهكتارات الزراعية في الزهرة واللُّحية، ويشكّل ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتوسع الزراعي.

وفي السياق، يؤكد مدير عام مديرية الزهرة رئيس المجلس المحلي، الأستاذ عبد الرحمن أحمد الرفاعي، أن المديرية تشهد نهضة زراعية متسارعة بفضل توجيهات القيادة الثورية والسياسية بالاتجاه نحو الزراعة والاكتفاء الذاتي، موضحًا أن المديرية تعمل حاليًا على ما بين 16 إلى 17 سلسلة قيمة زراعية ذات أولوية، دخلت فعليًا في نحو 9 إلى 10 سلاسل حتى الآن.

ويشير إلى أن الجهود تركزت على إنشاء وتوسيع قنوات الري وإيصال المياه إلى أراض زراعية ظلت محرومة لسنوات طويلة، ما أسهم في توسيع الرقعة الزراعية وتحسين دخل المزارعين وتنشيط الحركة الاقتصادية في المديرية.

ويوضح الرفاعي أن تأسيس جمعية الزهرة التعاونية الزراعية متعددة الأغراض مثّل نقلة نوعية، حيث أصبحت الذراع التنفيذي للتنمية الزراعية، وأسهمت في تنظيم الزراعة التعاقدية وتوزيع البذور المحسنة وتشكيل ما يقارب 35 مجموعة إنتاجية، بالتنسيق مع اللجنة الزراعية والسمكية العليا والاتحاد التعاوني الزراعي ووحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية، لافتاً إلى النجاح الذي تحقق في إعادة إحياء محصول القطن بعد معالجة تحديات البذور والتسويق والمبيدات، مؤكدًا أن الموسم القادم سيشهد توسعًا أكثر.

من جانبه، يؤكد رئيس جمعية الزهرة التعاونية الزراعية متعددة الأغراض، قاضي علي هزاع، أن الجمعية تمضي بخطى ثابتة نحو تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين سبل عيش المزارعين، من خلال تطبيق الزراعة التعاقدية وتوسيع المجاميع الإنتاجية وتنفيذ مبادرات تنموية ومجتمعية نوعية.

ويوضح هزاع أن الجمعية نفذت خلال الموسم الزراعي الحالي برامج واسعة في الزراعة التعاقدية، حيث تم التعاقد مع 850 مزارعًا في محصول السمسم على مساحة 2380 معادًا، بإنتاجية متوقعة تصل إلى 1200 طن، مشيرًا إلى أن هذه الخطوة أسهمت في تنظيم العملية الإنتاجية وضمان تسويق المحصول. كما أشار إلى التعاقد مع 128 مزارعًا في زراعة الذرة الشامية على مساحة 850 معادًا، وبإنتاج متوقع يبلغ 500 طن، إضافة إلى توزيع القطن على 67 مزارعًا بمساحة 360 معادًا، وبإنتاجية متوقعة تصل إلى 200 طن.

ويبين أن الجمعية تعمل على تطوير تجارب ناجحة في زراعة الفاصوليا وفول الصويا ضمن الزراعة التعاقدية، مؤكدًا أن الجمعية تهدف إلى تكثير هذه التجارب وتحسين نتائجها، مع التوسع الرأسي والأفقي في المستقبل، لافتًا إلى أن طموح الجمعية كبير ورؤيتها واسعة لخدمة المزارعين.

وفي قطاع الألبان، يشير هزاع إلى أن عدد المستفيدين بلغ 346 مستفيدًا، أغلبهم من الفقراء وبينهم أرامل، موضحًا أن الإنتاج شهد زيادة ملحوظة حيث بلغ خلال شهر أكتوبر الماضي أكثر من 65 ألف لتر. كما أكد توزيع 50 كيس أعلاف أسبوعيًا كقروض للمزارعين يتم استردادها على ثلاث مراحل، بكمية إجمالية بلغت 30 طنًا خلال عام 1447هـ وهو ما ساهم في زيادة دخل مربي الأبقار، مضيفًا أن الجمعية تعمل على تقديم خدمات أوسع وأكبر للمنتجين في المستقبل.

وفي قطاع النحل، يوضح هزاع أن الجمعية وزعت 360 خلية نحل حديثة على 60 نحالًا، إلى جانب تدريبهم وتشكيلهم في مجاميع إنتاجية لمتابعتهم ومساندتهم، مع استمرار المتابعة والإرشاد وتقييم الأداء بشكل دوري.

وحول المجاميع الإنتاجية، يبيّن أن الجمعية شكلت ست مجموعات متخصصة في ربع الفرنتي في مجالات الذرة الشامية، السمسم، الذرة الرفيعة، والحبحب، إضافة إلى خمس مجموعات إنتاجية في ربع الوادي، منها مجموعتان للقطن وثلاث للذرة الشامية، ومجموعتان إنتاجيتان في القطاع الشرقي للسمسم والذرة الرفيعة، مع استمرار عملية التشكيل، إلى جانب ست مجاميع إنتاجية في مجال النحل في عزل الوادي والفرنتي والخشم.

ويشير هزاع إلى أن الجمعية أطلقت عددًا من المبادرات المجتمعية المهمة، منها إزالة الأشجار من القنوات والطرق الزراعية التي كانت تكلف الدولة مبالغ كبيرة، وتصفية وتحسين قناة الدرعانية بطول 7.5 كيلومترات تسقي 4166 هكتارًا ويستفيد منها 500 مزارع، إضافة إلى مشاركة الجمعية في مبادرة طريق الزهرة–الغرزة بطول 6 كيلومترات.

وفي جانب الحشد والتعبئة، يشير هزاع إلى تدريب 265 فردًا من المزارعين أعضاء الجمعية ضمن دورات "طوفان الأقصى" المستوى الأول، و65 متدربًا في المستوى الثاني، مع استخدام مركز التدريب والتأهيل لتنفيذ الدورات والاجتماعات التنسيقية والدورات الثقافية والتنشيطية والمعرفية، كما يؤكد توزيع 3000 شتلة سدر على المجاميع الإنتاجية للنحالين، مع استمرار عملية التوزيع لدعم الإنتاج الزراعي والنحلي.

ويضيف هزاع أن الجمعية نفذت تجربة ناجحة في الدواجن من خلال إنشاء مسلخ مركزي، وصل إنتاجه اليومي إلى أكثر من 1200 دجاجة، وهو ما أسهم في توفير منتج محلي طازج بأسعار مناسبة وتقليل الاعتماد على الدجاج المستورد، مع خطط لفتح نقاط بيع في الأسواق الشعبية واستكمال حلقة الإنتاج والتسويق.

من جهته، يشير المدير التنفيذي لجمعية الزهرة حمدان عباد، إلى أن الجمعية سدّت فجوات كبيرة كانت تعيق الإنتاج الزراعي، خاصة في القطن والذرة الشامية، من خلال تحسين البذور وتنظيم التسويق وتطبيق مفهوم المجاميع الإنتاجية والزراعة الحديثة، مؤكدًا التوسع الرأسي لزيادة الإنتاجية وخفض كلفة الهكتار، بما يمكّن المنتج المحلي من منافسة المستورد.

ويضيف عباد أن الجمعية نفذت مبادرات مجتمعية واسعة شملت صيانة القنوات، استصلاح الأراضي، إصلاح الطرق، ردم المستنقعات، التشجير، وتنظيم مجاري السيول، بالشراكة مع المجتمع المحلي والجهات ذات العلاقة، موضحًا أن ما تحقق في الزهرة يمثل نموذجًا عمليًا للتكامل بين السلطة المحلية والجمعيات التعاونية والمجتمع، ويعكس أهمية الاستثمار في الزراعة كخيار استراتيجي لتعزيز الأمن الغذائي وبناء اقتصاد وطني قائم على الاعتماد على الذات.

الرفاعي: تأسيس جمعية الزهرة التعاونية الزراعية مثّل نقلة نوعية للمديرية

هزاع: الجمعية تمضي بخطى ثابتة نحو تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين سبل عيش المزارعين من خلال تطبيق الزراعة التعاقدية

حمدان: نفذنا مبادرات مجتمعية واسعة تشمل صيانة القنوات، استصلاح الأراضي، إصلاح الطرق، التشجير، وتنظيم مجاري السيول بالشراكة مع المجتمع المحلي

إرشـادات زراعيـة للآفـات والأمـراض المتوقعـة فـي محاصيـل البقوليـات وطـرق مكافحتهـا

اليمن الزراعية - المهندس: مبارك الشدادي

بنـاءً علـى بيانـات المتابعـة الميدانيـة ورصـد المشـكلات الحقليـة لـدى المزارعيـن، واسـتنادًا إلـى بيانـات العـام الماضـي التـي تـم الحصـول عليهـا مـن عـدد مـن مزارعـي البقوليـات، والذيـن واجهـوا بعـض الآفـات والأمـراض فـي محاصيلهـم الشـتوية، والتـي تسـببت بضعـف النبـات وحـدوث فاقـد كبيـر فـي الإنتـاج المحصولـي، ولهـذا السـبب، أخـي المـزارع، نقـدم لـك هـذه الإرشـادات التـي تسـاعدك علـى التعـرف علـى الإصابـات المحتملـة وكيفيـة التعامـل معهـا ومكافحتهـا بالطـرق السـليمة.

أولًا: الآفات الحشرية

1 - صانعات الأنفاق في أوراق البقوليات

الأعراض التي يمكن ملاحظتها:

•ظهـور أنفـاق متعرجـة وشـفافة علـى نصـل الورقـة، ناتجـة عـن تغذيـة يرقـات صانعـات الأنفـاق.

•جفـاف وتسـاقط الأوراق المصابـة عند اشـتداد الإصابة.

طرق المكافحة المتكاملة:

•إجـراء حراثـة عميقـة للتخلـص مـن اليرقـات والعـذارى المتواجـدة فـي التربـة.

•إيقـاف اسـتخدام سـماد اليوريـا خـلال هـذه الفتـرة؛ لأنـه يجـذب الحشـرة.

•الـرش بمبيـد مناسـب مثـل: أبامكتيـن + أسـيتامبريد، وبمعـدل يتناسـب مـع شـدة الإصابـة.

•تكـرار الـرش بعـد 7 أيـام لضمـان القضـاء علـى الحشرة.

2 - حشرة المن (العسّال)

الأعراض التي يمكن ملاحظتها:

•حشرة خضراء اللون، كمثرية الشكل.

•تتواجد على القمم النامية للنبات.

•تجعد الأوراق مع إفرازات عسلية كثيفة.

•تغطيـة السـطح السـفلي لـلأوراق بالعفـن الأسـود.

•عنـد شـدة الإصابـة تتحـول الأوراق إلـى اللـون الأصفـر وتسـقط، مـع تقـزم النبـات.

طرق المكافحة المتكاملة:

•الاهتمـام بنظافـة الحقـول مـن الحشـائش، والتـي تُعـد مـن أهـم مصـادر العـدوى.

•المتابعـة الدوريـة للحقـول لاكتشـاف الإصابـة مبكـرًا.

•خف النباتات المزدحمة.

•تحقيـق التـوازن الغذائـي وعـدم الإسـراف فـي الأسـمدة الآزوتيـة.

•الاهتمام بالتسميد البوتاسي.

•الـرش عنـد الضـرورة بمبيـد ثيامثوكسـام أو إيميداكلوبريـد.

•تكرار الرش بعد 7 أيام.

3 - الذبابة البيضاء

الأعراض التي يمكن ملاحظتها:

•ظهـور بقـع صفـراء باهتـة علـى السـطح العلـوي لـلأوراق.

•تجعد والتفاف الأوراق.

•ظهور الندوة العسلية.

•وجـود الحوريـات علـى السـطح السـفلي لـلأوراق والقمـم الناميـة.

•ذبـول الأوراق واصفـرار النباتـات عنـد شـدة الإصابـة.

طرق المكافحة المتكاملة:

•تنظيـف الحقـل مـن الحشـائش والمخلفـات الزراعيـة.

•المكافحـة الكيميائيـة باسـتخدام: ثيامثوكسـام أو ثيوسـيكلام.

ثانيًا: الأمراض الفطرية

1 - التبقعات (فطرية / بكتيرية)

الأعراض التي يمكن ملاحظتها:

•ظهـور بقـع بنيـة محاطـة بهالـة صفـراء علـى الأوراق والسـاق.

طرق المكافحة المتكاملة:

•حـرق مخلفات المحصول السابق.

•إزالـة الأوراق المصابـة بشـدة وقصّهـا وحرقهـا بعيـدًا عـن الأرض المزروعـة للحـد مـن انتشـار الإصابـة.

•اتبـاع دورة زراعيـة صحيحـة.

•اختيـار أصنـاف مقاومـة للأمـراض.

•الـرش بمبيـد يحتـوي علـى أوكسـي كلوريـد النحـاس.

•فـي حـال كانـت البقـع كثيـرة وجافـة، يمكـن إضافـة مضـاد فطـري مثـل كوبـرا أوكسـي كلورايـد.

•التسـميد لتحفيـز مناعـة النبـات، وذلـك بـرش مغذيـات ورقيـة تحتـوي علـى الكالسـيوم والبـورون لتقليـل الإجهـاد.

•تنظيـم الـري وتحسـين التهويـة، وتقليـل الـري العلـوي لتفـادي ارتفـاع الرطوبـة علـى الأوراق.

2 - مرض الذبول

الأعراض التي يمكن ملاحظتها:

•يبـدأ المـرض باصفـرار تدريجـي فـي الأوراق السـفلى، وغالبًـا يكـون فـي جانـب واحـد مـن النبـات.

•مـع تقـدم الإصابـة تظهـر الأعـراض علـى الأوراق العليـا.

•تسـاقط الأوراق السـفلى، وجفـاف معظـم المجمـوع الخضـري، ثـم مـوت النبـات.

•تلون الحزم الوعائية باللون البني الفاتح.

طرق المكافحة المتكاملة:

•حرق بقايا المحصول السابق.

•اتباع دورة زراعية مناسبة.

•الاهتمام بالنظافة الحقلية.

•التسميد المتوازن وتنظيم الري.

•الـرش بأحـد المبيـدات التاليـة: تالكوفـوس ميثيـل أو ثيوفانـات ميثيـل.

ثالثًـا: الأضـرار الفسـيولوجية علـى ا لبقو ليـا ت

1 - تأثير الصقيع

تحـدث هـذه الظاهـرة نتيجـة الانخفـاض الشـديد فـي درجـات الحـرارة، حيـث يـؤدي تجمـد المـاء داخـل الخلايـا إلـى انفجارهـا وحـدوث الذبـول التـام فـي الحـالات الخطيـرة، بينمـا فـي الحـالات البسـيطة يظهـر مـا يشـبه سـلق النبـات، مـع تسـاقط الأزهـار وظهـور بقـع بنيـة ناتجـة عـن خلايـا ميتـة.

للحد من أضرار الصقيع يُنصح بما يلي:

•تقليـل التسـميد الآزوتـي خـلال الفتـرات البـاردة.

•التركيـز علـى التسـميد بالبوتاسـيوم والفوسـفور لتعزيـز مقاومـة النبـات للإجهـاد.

•إزالـة الأعشـاب، لأنهـا تزيـد مـن رطوبـة التربـة وتسـاعد علـى اشـتداد تأثيـر الصقيـع.

2 - تساقط الأزهار

يحدث تساقط الأزهار لعدة أسباب، منها:

•زيادة الري أو ضعف التسميد.

•ارتفاع منسوب الماء الأرضي.

•الملوحة في التربة أو مياه الري.

•زيادة نسبة الكالسيوم في التربة.

أسباب الإصابة:

•سـوء اسـتخدام مواتيـر الـرش أثنـاء عمليـات المكافحـة.

•نقـص عنصـر البوتاسـيوم، وحاجـة النبـات إلـى الماغنسـيوم والزنـك والكالسـيوم لإتمـام عمليـة الإخصـاب والعقـد.

•زيـادة التسـميد النيتروجينـي (اليوريـا) وعـدم إضافـة الأسـمدة الفوسـفاتية.

•الرطوبـة الأرضيـة الناتجـة عـن الإسـراف فـي الـري وعـدم انتظامـه.

•تعريض النباتات للعطش الشديد.

•ارتفاع نسبة الأملاح في التربة ومياه الري.

طرق المكافحة أو العلاج:

•رش المحصول بعنصر عالي الفوسفور.

•رش النباتـات فـي بدايـة التزهيـر بالأوكسـينات والسـيتوكينينات.

•رش النبـات بمحفـزات النمـو ومثبتـات الأزهـار مثـل حمـض الجبرليـن.

•التوقف عن التسميد الآزوتي.

•تقليل وتنظيم عمليات الري.

•الرش بالكالسيوم والبورون قبل التزهير.

3 - اصفرار أوراق البقوليات

اصفـرار الأوراق ليـس تغيـرًا عابـرًا فـي اللـون، بـل هـو عـرض فسـيولوجي يـدل علـى وجـود خلـل فـي إحـدى العمليـات الحيويـة داخـل النبـات.

أسباب الاصفرار:

1 -نقص النيتروجين أو زيادة الري.

2 -تراكـم الأمـلاح، ممـا يمنـع امتصـاص المـاء والعناصـر الغذائيـة.

3 -نقص عنصر الحديد.

4 -الإصابـة بالآفـات الحشـرية التـي تمتـص العصـارة النباتيـة وتضعـف الأوراق.

طرق المكافحة أو العلاج:

•إضافـة سـماد نيتروجينـي متـوازن (مثـل نتـرات الأمونيـوم أو اليوريـا) بكميـات معتدلـة ومنتظمـة.

•ضبـط مواعيـد الـري حسـب نـوع التربـة والمنـاخ، مـع ضمـان صـرف جيـد للتربـة.

•غسيل التربة بالري الغزير المتباعد.

•استخدام مياه ري منخفضة الملوحة.

•إضافة حديد مخلبي سواءً رقيًا أو أرضيًا.

•اسـتخدام مبيـد صابونـي بوتاسـي أو مبيـد حشـري آمـن عنـد الضـرورة.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 143 | السبت 14 رجب 1447هـ | 3 يناير 2026م

الشراكة المجتمعية أساس التنمية المستدامة

د. يوسف المخرفي

في عصر يتسم بالانفجار المعرفي والسكاني، والتطور التكنولوجي، وتعقّد وتعدد احتياجات المواطنين من الخدمات والمنتجات وفرص العمل والوظائف، لم يعد في وسع أيٍّ من دول العالم تلبية كل ذلك لمواطنيها، مهما بلغت قوتها وقدراتها وإمكاناتها الصناعية والاقتصادية عمومًا. كما أن من ضمن مسببات فشل الدول النامية الاعتماد الكلي أو الجزئي الاستراتيجي على المساعدات الخارجية، أو حتى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية، سواء في حالة الحرب أو حتى في حالة السلم.

كما أن من مقتضيات اتباع النهج الديمقراطي في الحكم، والوصول إلى السلطة، المشاركة والشراكة في فعالياتها كممارسات سياسية، إضافة إلى الاقتصادية من خلال ذات الفعاليات المجتمعية التي تتمحور حول مفهومي الشراكة والمشاركة.

إن الاقتصادات والأنشطة التنموية التي تُبنى على الشراكة والمشاركة المجتمعية المحلية والوطنية، لهي اقتصادات تمضي على نهج ومسارات التنمية المستدامة في حالتي السلم والحرب كلتيهما على حد سواء.

كما أن ما سقناه من مسوغات ومحددات لتمثل معتقدات صائبة وصحيحة وسليمة، تحقق نهضة تنموية شاملة وحقيقية في إطار تنموي مستدام يُكتب له الاستمرار والنمو والاضطراد.

وبما أننا نعيش في أعقاب ثورة 21 سبتمبر التصحيحية لمسار ثورة 26 سبتمبر المجيدة، فإن فعاليات التصحيح قد صححت عمليًا وواقعيًا وتنمويًا بعض المعتقدات التنموية الخاطئة، وفي مقدمتها طامة المساعدات الخارجية، أو حتى الاستثمارات الخارجية في بلد لا يوظف، ولا يتابع، ولا يتحقق من الاستحقاقات الاستثمارية، وفي مقدمتها ضمان توفير فرص عديدة للأعمال، وتحصيل الضرائب المستحقة من ذلك الاستثمار.

نخلص مما سقناه من عرض منطقي لأطر الشراكة المجتمعية، والمعتقدات غير الخاطئة المرتبطة بها، والخاطئة المضادة لها، إلى التوصية بأهمية تنشئة الأجيال تعليميًا واجتماعيًا على المشاركة والشراكة، وتوعويًا عبر وسائل الإعلام، وإرشاديًا عبر المساجد، تحت شعار: كلكم مسؤول عن تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع والوطن بشكل عام، وفق معتقدات تنموية غير خاطئة، ولا ضالة ولا مضللة لبوصلة النهوض التنموي الشامل الملموس في حياة الوطن والمواطن.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية النظيفة والمستدامة وتغير المناخ المساعد

التنمية بالاعتماد على الذات... تجربة يمنية تتجذر في الواقع

أيمن الرماح

في ظل ما يمر به اليمن من حرب جائرة، وحصار خانق، وتحديات اقتصادية وخدمية معقدة، تبرز شراكة المجتمع في التنمية كخيار وطني لا غنى عنه، وركيزة أساسية للحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات، ودفع عجلة التنمية من القاعدة إلى القمة. فقد أثبتت التجربة اليمنية، عبر مراحل مختلفة، أن المجتمعات المحلية قادرة على المبادرة والعمل متى ما توفرت الإرادة والتنظيم، مما يعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة.

لقد لعب المجتمع اليمني دورًا محوريًا في تنفيذ العديد من المبادرات المجتمعية، لا سيما في مجالات المياه، والطرقات الريفية، والتعليم، والصحة، من خلال الجهود الذاتية، والتكافل الاجتماعي، ومساهمات المغتربين، دون انتظار الدعم الخارجي. ولم تكن هذه المبادرات مجرد حلول مؤقتة، بل جسّدت نموذجًا عمليًا للتنمية القائمة على الاعتماد على الذات، وطرحت قناعة واضحة بأن المجتمع حين يتحرك بقدراته يستطيع إحداث فرق حقيقي ومستدام.

على الصعيد الاجتماعي، أسهمت شراكة المجتمع في ترسيخ قيم التعاون والتكافل التي يتميز بها المجتمع اليمني، وأعادت إحياء دور اللجان المجتمعية، والجمعيات التعاونية، والمبادرات الشبابية بوصفها أدوات فاعلة في خدمة المجتمع المحلي. كما عززت هذه الشراكة الثقة بين أفراد المجتمع ومؤسساته المحلية، وساعدت في تجاوز كثير من التحديات التي فرضتها الظروف الراهنة.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد ساهمت المشاريع المجتمعية الصغيرة والمتوسطة في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص عمل، خاصة للشباب، واستثمار الموارد المتاحة في مجالات الزراعة، والحرف اليدوية، والصناعات الغذائية، ما خفف من حدة البطالة، وعزز مفاهيم الاكتفاء الذاتي، وقلل من الاعتماد على الاستيراد.

وفي الجانب الخدمي، أثبتت المبادرات المجتمعية قدرتها على سد فجوات كبيرة في الخدمات الأساسية، إذ شارك المواطنون في تحديد أولوياتهم التنموية، وتنفيذ المشاريع، ومتابعة أدائها، مما جعل هذه المشاريع أكثر توافقًا مع احتياجات المجتمع، وأكثر استدامة، إلى جانب تقليل الهدر، ورفع مستوى الشفافية والمساءلة المجتمعية.

أما على مستوى الاستدامة، فإن حرص المجتمع اليمني على إنجاح المشاريع التي يشارك في تنفيذها شكّل عاملًا حاسمًا في استمرارها، إذ عزز الشعور بالملكية والمسؤولية، وحوّل المشاريع من مبادرات آنية إلى أصول مجتمعية تخدم الأجيال القادمة. وقد أثبتت التجارب أن المشاريع التي تُنفذ بإرادة مجتمعية تصمد أمام الأزمات أكثر من تلك التي تعتمد كليًا على الدعم الخارجي.

ختامًا، تؤكد التجربة اليمنية أن التنمية بالاعتماد على الذات لم تعد شعارًا فقط، بل واقعًا يتجذر في المجتمع، وشراكة فاعلة تعيد رسم مسار التنمية من الداخل. فكلما كان المجتمع حاضرًا في صناعة الحلول، كانت التنمية أكثر عمقًا واستدامة، وأكثر قدرة على الصمود في وجه التحديات.

شراكة المجتمع في التنمية... إرادة تصنع الفرق

المهندسة أفنان الحكمي

تلعب شراكة المجتمع دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، إذ يُعدّ تحرّك المجتمع بمختلف فئاته للمشاركة في البناء وتوفير الخدمات حجر الزاوية في نهضة أي منطقة. فالتنمية الحقيقية لا تُفرض من الخارج، بل تنبع من الداخل حين يشعر الأفراد بمسؤوليتهم تجاه محيطهم ومواردهم ومستقبل أجيالهم.

وحين تتوحّد الجهود وتسود روح التعاون، لا يعود المجتمع بحاجة إلى الانتظار أو الاتكال الكامل على دعم خارجي، بل يصبح قادرًا على صناعة مستقبله بنفسه، وتحديد أولوياته، ومعالجة تحدياته وفق احتياجاته الفعلية. فالمجتمع الشريك هو مجتمع واعٍ، يمتلك القرار، ويحسن توظيف إمكاناته المتاحة مهما كانت محدودة.

لقد أثبتت التجارب أن المشاريع التي يشارك فيها الناس بوعي والتزام تدوم وتنجح أكثر؛ لأنهم يرون فيها ثمرة تعبهم وجهدهم، فيحرصون على حمايتها وتطويرها وضمان استمراريتها. كما أن المشاركة المجتمعية تعزز الإحساس بالانتماء، وتحوّل الأفراد من متلقين للخدمة إلى شركاء في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

وفي اليمن، برزت نماذج مشرقة لمجتمعات لم تنتظر المنظمات أو المبادرات الخارجية، بل تحرّكت بإمكاناتها الذاتية، فشقّت الطرق ورصفتها، وزرعت أرضها، وأنشأت مدارس ومراكز صحية، وأسهمت في تحسين الخدمات الأساسية، لتؤكد أن الإرادة الجماعية والاتحاد أقوى من التحديات، وأن العمل التعاوني قادر على إحداث تغيير حقيقي حتى في أصعب الظروف.

إن تعزيز شراكة المجتمع في التنمية يتطلب نشر ثقافة العمل التطوعي، وبناء الثقة بين المجتمع والسلطات المحلية، وإشراك المواطنين في اتخاذ القرار، بما يضمن توجيه الجهود نحو أولويات واقعية ومستدامة.

علينا اليوم أن نستنهض هذه الروح المجتمعية، وأن نعزز ثقافة الشراكة والمسؤولية، إيمانًا بأن الأوطان لا تُبنى بالقرارات وحدها، بل بإرادة شعوبها وتكاتف أبنائها، فبها تزدهر المجتمعات، وتترسخ التنمية، ويُصنع الفرق الحقيقي.

م/عبد السلام ظافر

التنمية المستدامة ودورها في تنمية الجوانب المجتمعية

تلعب التنمية المستدامة، بأهدافها الشاملة، دورًا محوريًا في تنمية المجتمعات وتحسين جودة الحياة، ولا سيما في قطاعي الصحة والتعليم، اللذين يُعدّان حجر الأساس لتحقيق باقي الأهداف التنموية. إذ تسعى التنمية المستدامة إلى ضمان صحة جيدة وتوفير تعليم نوعي للجميع، من خلال مبادرات متعددة تسهم في بناء الإنسان وتمكين المجتمع، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتقليل معدلات الفقر، وصناعة مستقبل أكثر استقرارًا وعدالة.

وفي المجال الصحي، تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان وصول جميع فئات المجتمع إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية، وتوفير الأدوية بأسعار مناسبة، وتحسين جودة الرعاية الصحية الأولية. كما تركز على تعزيز الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، لما لذلك من أثر مباشر في الوقاية من الأمراض وتحسين الصحة العامة.

وتولي التنمية المستدامة أهمية كبيرة للإنذار المبكر وإدارة المخاطر الصحية، من خلال بناء قدرات الدول والمجتمعات على الاستجابة السريعة للأوبئة والأمراض، والتعامل الفاعل مع الطوارئ الصحية. إضافة إلى ذلك، تسعى إلى تحقيق الرعاية الصحية الشاملة التي تشمل الاهتمام بالصحة النفسية، والتدخل المبكر لاضطرابات التوحد، ورعاية ذوي الإعاقة، وتوفير الدعم المجتمعي الذي يمكّن الأفراد من كسب سبل العيش الكريم.

أما في قطاع التعليم، فيُعد التعليم الجيد هدفًا أساسيًا من أهداف التنمية المستدامة، حيث يضمن الحصول على تعليم شامل وعالي الجودة في مختلف المراحل التعليمية. ويسهم التعليم في محو الأمية وتعزيز الوعي الصحي، من خلال ربط العملية التعليمية بقضايا الصحة، والغذاء، والبيئة، بما يساعد الطلاب على فهم العلاقة الوثيقة بين هذه الجوانب وتأثيرها على حياتهم اليومية.

كما يبرز دور التعليم من أجل التنمية المستدامة في تعزيز الوعي البيئي والتنموي، وترسيخ قيم المواطنة العالمية، وتشجيع السلوكيات الإيجابية والمسؤولة تجاه الموارد الطبيعية والمجتمع. ويسهم هذا النوع من التعليم في تمكين الأفراد من اكتساب المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تساعدهم على اتخاذ قرارات رشيدة تخدم البيئة والاقتصاد والمجتمع في آن واحد.

وتسهم التنمية المستدامة أيضًا في مكافحة الجوع وتعزيز الأمن الغذائي، من خلال توفير الغذاء الصحي، واستخدام حدائق المدارس كوسيلة تعليمية عملية تُعرّف الطلاب بأساليب إنتاج الغذاء الصحي والمستدام، مما يعزز ثقافة الاعتماد على الذات ويحسن الوعي الغذائي لدى الأجيال الناشئة.

إلى جانب ذلك، تؤدي الجمعيات دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة والتنمية المجتمعية، إذ تسهم الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها، سواء الحرفية أو الزراعية أو الإسكانية أو الاستهلاكية أو الخدمية، في تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتعزيز الأمن الغذائي للأسر، وتوفير السكن اللائق، ودعم خدمات البنية التحتية. كما تمثل هذه الجمعيات رافدًا أساسيًا لتنمية المجتمع المحلي وتعزيز روح التعاون والتكافل بين أفراده.

الأضرار التي تتسبب بها معدات الصيد التقليدي على الصيادين والبيئة البحرية والمخزون السمكي

القبطان: عبدالرشيد عبدالغفور

تُعدّ معدات الصيد التقليدي من الوسائل الأساسية التي يعتمد عليها الصيادون في تأمين سبل عيشهم، وتسهم بشكل كبير في استدامة المجتمعات الساحلية، ولا سيما في اليمن. غير أن استخدام هذه المعدات دون تنظيم أو إدارة سليمة قد يؤدي إلى أضرار ومخاطر متعددة، تطال الصياد نفسه، والبيئة البحرية، والمخزون السمكي.

أولاً: الأضرار التي تصيب الصيادين مباشرة

1 -الإصابات الجسدية: وتشمل الجروح في اليدين والقدمين نتيجة التعامل مع الشباك والحبال والخطاطيف والأشواك، إضافة إلى حوادث الرمح والصيد الحر، مثل الإصابات العرضية أو انكسار الرمح، وكذلك اللدغات واللسعات من الكائنات البحرية العالقة بالشباك، كالقناديل والأسماك السامة، فضلًا عن الإجهاد العضلي المزمن الناتج عن السحب اليدوي للشباك أو الأقفاص.

2 -المخاطر الصحية: ويأتي في مقدمتها التعرض الطويل للمياه الباردة أو الملوثة، ما يؤدي إلى أمراض جلدية والتهابات، إضافة إلى ضربات الشمس والجفاف نتيجة غياب وسائل الحماية، واستنشاق روائح الأسماك الفاسدة أو الملوثة أثناء عمليات الفرز.

3- مخاطر السلامة: مثل غرق القوارب الصغيرة بسبب الحمولة الزائدة أو ضعف التصميم، وتشابك الصياد بالحبال أو الشباك أثناء العمل، إلى جانب العمل الليلي في ظل غياب الإنارة أو وسائل الملاحة.

ثانياً: الأضرار الاقتصادية على الصياد

تتمثل هذه الأضرار في تلف المعدات بسرعة، كالشباك والخيوط والأقفاص، نتيجة رداءة المواد أو سوء التخزين، وانخفاض الدخل بسبب صيد أحجام صغيرة غير مرغوبة في السوق، إضافة إلى تدهور مناطق الصيد القريبة، وخسارة المصيد عند تمزق الشباك أو هروب الأسماك.

ثالثاً: الأضرار البيئية الناتجة عن بعض معدات الصيد التقليدي

1- الإضرار بالمخزون السمكي: من خلال صيد الأسماك الصغيرة (الزريعة) بسبب استخدام فتحات عيون صغيرة، أو الصيد خلال مواسم التكاثر، فضلًا عن الصيد غير الانتقائي الذي يلتقط أنواعًا غير مستهدفة.

2- تدمير المواطن البحرية: نتيجة جرّ الشباك بالقرب من القاع، ما يؤدي إلى تلف الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية، إضافة إلى فقدان الشباك في البحر، المعروفة بـ«الشباك الشبحية»، التي تستمر في قتل الكائنات البحرية.

3- اختلال التوازن البيئي: إذ إن الاستهداف المفرط للأنواع القاعية أو المفترسة يتسبب في تقليل التنوع الحيوي في مناطق الصيد الساحلية.

رابعاً: الأضرار الاجتماعية والتنظيمية

تشمل هذه الأضرار نشوب النزاعات بين الصيادين بسبب تداخل مناطق الصيد واختلاف أدواته، إضافة إلى مخالفة القوانين السمكية نتيجة ضعف الوعي، ما يسهم في انتقال الفقر من جيل إلى آخر بسبب تدني الإنتاجية.

كيف يمكن تقليل هذه الأضرار؟

يمكن الحد من هذه الآثار السلبية من خلال تحسين تصميم الشباك ومقاسات فتحات العيون، وارتداء وسائل السلامة كالقفازات والأحذية والقبعات، وتنظيم مواسم الصيد، إلى جانب تدريب الصيادين على الاستخدام السليم للمعدات، وصيانة الأدوات، وتخزينها بالشكل الصحيح.

دور المجتمع في التنمية الساحلية المستدامة

وزير الحاتمي

تُعدُّ المجتمعات الساحلية في اليمن من أهم الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، نظرًا لما تزخر به هذه المناطق من موارد بحرية وزراعية وفرص تنموية واعدة. ويمتد الساحل اليمني لأكثر من 2500 كيلومتر، ويضم آلاف الصيادين والمزارعين والحرفيين الذين يشكّلون نواة حقيقية للتنمية المستدامة إذا ما تم تمكينهم وإشراكهم بفعالية.

إن دور المجتمع في التنمية لا يقتصر على التنفيذ فقط، بل يمتد إلى المشاركة في التخطيط واتخاذ القرار، بما يضمن أن تكون المشاريع منسجمة مع الاحتياج المحلي والبيئة الساحلية الفريدة. وقد أثبتت التجارب الميدانية أن إشراك المجتمعات في إدارة الموارد، مثل الثروة السمكية أو أراضي الزراعة الساحلية، يؤدي إلى نتائج أفضل واستدامة أطول.

في عدد من المناطق الساحلية، لعبت جمعيات الصيادين دورًا فعّالًا في تنظيم عمليات الصيد، ومراقبة الاستخدام الجائر للأدوات المحظورة، كما ساهمت مبادرات شبابية محلية في تنظيف الشواطئ والحفاظ على الشعب المرجانية. وهذه النماذج تؤكد أن المجتمع، إذا مُكّن، يصبح شريكًا فاعلًا في حماية موارده وتنمية مناطقه.

ولا يمكن إغفال دور المرأة في هذا الجانب، حيث تنشط الكثير من النساء الساحليات في تجهيز وتسويق المنتجات البحرية، والمساهمة في الأمن الغذائي وتحسين دخل الأسرة. ومن الضروري دعم هذه الفئة بالتدريب والتمويل والمساندة المؤسسية.

مع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه المجتمعات الساحلية، منها نقص الخدمات الأساسية، وضعف البنية التحتية، وقلة الدعم الفني، ما يحتم على الجهات المعنية تعزيز التنسيق مع المجتمع، وإعادة النظر في آليات تنفيذ المشاريع لتكون أكثر شمولًا وعدالة.

في الختام، فإن التنمية الساحلية المستدامة لن تتحقق دون المجتمع. فالصياد هو الأعرف ببيئته، والأحرص على مواردها، وإذا مُنح الفرصة، سيكون حجر الزاوية في بناء تنمية حقيقية تنهض بالساحل، وتنعكس آثارها على الوطن ككل.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 143 | السبت 14 رجب 1447هـ | 3 يناير 2026م

العمليات الزراعية الأساسية لزراعة الخضروات في شهر يناير

اليمن الزراعية - المهندس: نصيب عليان

قد يتساءل بعض المزارعين عن العمليات الزراعية أو المحاصيل التي يمكن زراعتها خلال بداية شهر يناير.

تتميز اليمن بتنوع مناخاتها واختلافها من منطقة إلى أخرى، وهي ميزة نسبية ينفرد بها بلدنا مقارنة بالعديد من البلدان الأخرى. وبسبب هذا التنوع، تختلف مواعيد الزراعة والحصاد بين منطقة وأخرى.

تُعد محاصيل الخضروات مختلفة عن محاصيل الفاكهة وغيرها؛ إذ تتوفر في الأسواق على مدار العام، وهو ما يلفت انتباه المزارعين إلى أن العمليات الزراعية المختلفة ـ من حراثة وتجهيز الأرض، والتشتيل، والري، والتسميد، ومكافحة الآفات، والحصاد والتسويق ـ تُجرى بشكل متواصل. فإذا بدأت زراعة محصول الطماطم في محافظة معينة، نجد أنه يُحصد في محافظة أخرى، بينما تُجهَّز الأرض للزراعة في محافظة ثالثة.

أخي المزارع، تُعد محاصيل الخضروات من النباتات العشبية، فمعظمها حولي، وبعضها ثنائي الحول، والقليل منها معمر. وجميع محاصيل الخضروات تحتاج إلى عناية خاصة منذ زراعتها وحتى تسويقها. ويزداد الاهتمام بزراعتها لارتفاع قيمتها الغذائية، وزيادة المساحات المزروعة بها، وقِصر دورة حياتها، وكثرة الأرباح العائدة منها، إذ تعطي عائدًا اقتصاديًا أعلى مقارنة بمحاصيل أخرى في نفس المساحة.

وتكمن أهمية الخضروات الغذائية والطبية في احتوائها على عناصر ضرورية للإنسان مثل: الماء، والكربوهيدرات، والبروتينات، والأملاح المعدنية، والألياف، وأنواع متعددة من الفيتامينات، ويساعد تناولها بانتظام على الوقاية من كثير من الأمراض.

وتنقسم محاصيل الخضروات إلى:

•خضروات شتوية: تُزرع في الخريف والشتاء وتنضج في الربيع وبداية الصيف، مثل: البصل، والفجل، والخس، وغيرها.

•خضروات صيفية: تُزرع في أوائل الربيع وتنمو وتنضج في الصيف، ويستمر بعضها في الإنتاج حتى الخريف، مثل: البطيخ، والباذنجان، والبامية، والطماطم، والخيار، وغيرها.

•كما يمكن إنتاج الخضروات خارج مواسمها الطبيعية باستخدام البيوت المحمية البلاستيكية التي توفر الظروف البيئية المناسبة.

طريقة الزراعة

1 -توجد خضروات تُزرع بذورها مباشرة في الحقل، مثل: القرع العسلي، والكوسة، والبطيخ، والبامية، والخيار، وغيرها.

2 -وتوجد خضروات تُزرع بذورها في المشتل ثم تُنقل شتلاتها إلى الحقل المستديم، مثل: الطماطم، والباذنجان، والبصل، والقرنبيط، والفلفل، وغيرها.

العمليات الزراعية مع بداية شهر يناير

مع بداية شهر يناير تبدأ أولى العمليات الزراعية، وهي تجهيز الأرض بالحراثة، لزراعة بعض محاصيل الخضروات مثل البطاطس والطماطم وغيرها. وتُعد الحراثة من العمليات الزراعية المهمة، وتتم على النحو الآتي:

•حراثة الأرض وإضافة الأسمدة البلدية المتخمرة.

•ترك الأرض المحروثة معرضة لأشعة الشمس.

•الحراثة بالمحراث القلاب في اتجاهين متعامدين لضمان تفتيت الكتل الترابية.

•التخلص من بقايا المحاصيل السابقة وبيوض الحشرات في التربة.

•وتُعد التربة الوسط الذي ينمو فيه النبات، لذا من الضروري توفير تربة ملائمة لنمو الجذور وانتشارها، للحصول على إنتاج مرتفع ومرض للمزارع.

وفي بعض المناطق مثل حجة وتهامة وأجزاء من ذمار، بدأت زراعة شتلات محصول الطماطم. وقبل زراعة الشتلات يجب مراعاة الآتي:

•عند شراء الشتلات، احرص على اختيار الشتلات السليمة والخالية من الأمراض، ذات الجذور القوية، والساق السميكة، والعقد والسلاميات المتقاربة، والأوراق الخضراء الداكنة، على أن يكون عمر الشتلة نحو 45 يومًا من زراعة بذورها في المشتل.

•تعقيم الشتلات قبل زراعتها في الحقل المستديم باستخدام مبيد فطري مناسب مثل الميتالاكسيل؛ لتجنب إصابتها بالأمراض الفطرية بعد الزراعة.

•معرفة المسافات الزراعية المناسبة بين النباتات وبين الخطوط أمر ضروري لتجنب الكثافة النباتية، والحد من انتشار الأمراض الفطرية، والسماح بتهوية النباتات والتربة.

•تجنب إضافة الأسمدة الكيميائية أو رش أي مبيد في بداية نمو الشتلات.

•تمر الشتلات بعد نقلها من المشتل بمرحلة ذبول مؤقت وتوقف في النمو؛ لتتأقلم مع الظروف البيئية الجديدة.

•من دلائل العطش أو نقص الماء في محاصيل الخضروات: ذبول النبات، خاصة الأوراق، وتوقف النمو، وتساقط الأزهار كما في الفلفل والفجل والجزر والسبانخ. أما في الطماطم والخيار، فتتحول الأوراق القاعدية إلى لون أخضر غامق مائل إلى الزرقة عند العطش. ويجب على المزارع التفريق بين العطش الحقيقي والذبول المؤقت وقت الظهيرة.

•تظهر أعراض نقص العناصر الغذائية الكبرى على الأوراق الكبيرة السفلية، بينما تظهر أعراض نقص العناصر الصغرى على الأوراق الصغيرة حديثة النمو، وتكون على شكل اصفرار في الأوراق، أو احتراق حوافها، أو اصفرار بين عروق الأوراق.

•زيادة الري وعدم انتظامه يؤديان إلى زيادة حجم الخلايا وطولها، فتكون البادرات طويلة ورهيفة، وقد تظهر تشققات في الثمار، إضافة إلى اختناق الجذور وذبول النباتات وزيادة تعرضها للأمراض.

أخي المزارع، إن اتباع الإرشادات الزراعية الصحيحة في جميع العمليات الزراعية ـ من حراثة، وتسميد، وري، ومكافحة، وحصاد وتسويق ـ يساهم في تقليل تكاليف الإنتاج، وحماية المحصول من الأمراض، ويجنبك الخسائر، ويحقق لك إنتاجًا أفضل وعائدًا اقتصاديًا أعلى.

التغذية الزاحفة (Creep Feeding)

المهندس - أشرف فلاح

تُعدّ التغذية الزاحفة ممارسةً إداريةً تهدف إلى إتاحة الأعلاف التكميلية لصغار الأغنام والماعز فقط، دون السماح للأمهات بالوصول إليها. وهي طريقة بسيطة وفعّالة تمكّن الصغار من الاستفادة من إضافات علفية ذات نوعية جيدة، من خلال فتحة صغيرة أو باب خاص يُعرف باسم Creep، يكون مناسبًا لدخول الصغار فقط ولا يسمح بدخول الأمهات.

أهمية التغذية الزاحفة وفوائدها

تُعدّ التغذية الزاحفة مرغوبة للأسباب الآتية:

•تحقيق معدلات نمو مرتفعة لصغار الأغنام والماعز، قد تصل إلى 150–200 جرام يوميًا، وأحيانًا أكثر، عند استكمال نظامهم الغذائي بالحليب والحبوب.

•جاهزية الحملان للتسويق خلال فترة قصيرة تتراوح بين شهرين إلى شهرين ونصف.

•إتاحة فرصة التسويق المبكر قبل مواسم الجفاف أو خلال فترات ارتفاع الطلب على اللحوم.

•الحد من خروج الصغار إلى المرعى، مما يقلل من الإصابة بالطفيلات الداخلية.

•وجود علاقة طردية بين أوزان الفطام ومعدل البقاء؛ فكلما زادت أوزان الفطام ارتفع معدل البقاء والعكس صحيح.

•زيادة معدلات النمو قبل الفطام، خصوصًا في حالات التوائم والمواليد الثلاثية.

استخدام الأعلاف المركزة في التغذية الزاحفة

يمكن استخدام مركزات علفية محلية في التغذية الزاحفة، خاصة أن الكميات المقدّمة تكون قليلة نسبيًا. ويُشترط في هذه المركزات ألا تكون ناعمة جدًا، لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وخروج جزء منها مع المخلفات.

ويُفضّل تقديم أعلاف مركزة ذات حبيبات صغيرة وخشنة نسبيًا، لكونها أكثر استساغة للصغار.

من عمر 4–6 أسابيع يمكن تغذية الصغار على مركزات خشنة نسبيًا.

يُنصح كذلك بتقديم أعلاف جافة ذات نوعية جيدة، مثل البرسيم أو الذرة، لما لها من دور في تعزيز تطور وظائف الكرش.

العمر المناسب وكميات التغذية

•يمكن أن تبدأ صغار الأغنام والماعز بالتغذية الزاحفة من عمر 2–3 أسابيع، بحيث تبدأ من عمر 4 أسابيع في استهلاك كميات كافية من الأعلاف تدريجيًا.

•تُقدّر كمية المادة الجافة بنحو 4% من وزن الجسم.

على سبيل المثال:

إذا كان وزن الصغير بعمر أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع 4–5 كجم، فيُغذّى بنحو 200 جرام مادة جافة، موزعة كالتالي:

1- 50 % حليب

2- 50 % أعلاف جافة، تشمل:

• 60 جرام أعلاف خشنة

• 40 جرام أعلاف مركزة

الحالات الملائمة لتطبيق التغذية الزاحفة

تكون التغذية الزاحفة مناسبة في الحالات الآتية:

•محدودية إنتاج الحليب لدى الأمهات، نتيجة أسباب متعددة تتعلق بكمية ونوعية الأعلاف المتاحة في المرعى.

•انخفاض إنتاجية الحليب بسبب تراجع الحالة الجسمية للأمهات.

•الحاجة إلى وصول صغار الأغنام والماعز إلى أوزان مناسبة للتسويق.

•في حالات المواليد الثنائية والثلاثية.

الاستخدامات المتقدمة للتغذية الزاحفة

•تؤدي التغذية الزاحفة إلى معدلات نمو مرتفعة، نظرًا لارتفاع كفاءة الاستفادة من الإضافات الغذائية في مرحلة النمو المبكر.

•تمكين الصغار من الوصول إلى أوزان التسويق في عمر مبكر، مما ينعكس إيجابًا على الربح الصافي.

•تقليل الإجهاد المصاحب لمرحلة الفطام والانتقال من الحليب إلى الأعلاف الجافة، حيث تكون الصغار قد اعتادت مسبقًا على التغذية الزاحفة.

•يساعد الفطام المبكر الناتج عن التغذية الزاحفة الأمهات على توجيه العناصر الغذائية نحو الوظائف التناسلية، مما يحسّن الكفاءة التناسلية للقطيع.

تركيب عليقة التغذية الزاحفة

نظرًا لضعف (هزال) الكتلة العضلية لدى صغار الأغنام والماعز، فإنها تحتاج في التغذية الزاحفة إلى علائق مرتفعة في الطاقة والبروتين، حيث يُوصى بما يلي:

•طاقة لا تقل عن 12 ميجا جول/كجم.

•بروتين بنسبة 18% فأكثر، على أن يكون من مصدر طبيعي خالي من اليوريا.

•مراعاة التوازن المعدني، بحيث تكون نسبة الكالسيوم إلى الفسفور 2:1.

•ألّا تقل نسبة الفسفور عن 0.5%.

المراجع: الإدارة العامة للإرشاد والتدريب الزراعي.

مـن الورشـة إلى المزرعـة

صناعة الآت لإنتاج أعلاف الدواجن بأيدٍ يمنية

اليمن الزراعية:عبدالكريم العامري

كثير من المشاريع الاقتصادية الناجحة لم تبدأ برؤوس أموال ضخمة، بل انطلقت من اكتشاف القدرات الكامنة وتفعيلها بما هو متاح وممكن. ومن هذا المنطلق، شقّت تجارب يمنية طريقها بثقة في عالم الجودة وتقليل التكاليف، معتمدة على الإبداع المتجذر في الإيمان والحكمة.

في اليمن، حيث تتجلى روح الابتكار رغم التحديات، نحلق اليوم في سماء تجربة مجتمعية رائدة، وُلدت شرارتها في المناطق الشمالية الشرقية، لتؤكد أن الإبداع المجتمعي قادر على إعادة بناء الحضارة الاقتصادية لهذا الشعب من جديد، على أسس إيمانية تجعل بناء الإنسان وسيلتها وغايتها، لينطلق بعدها في بناء واقع الحياة.

هنا تبدأ قصة المهندس وليد السامعي في محافظة عمران (صين اليمن). قصة بدأت بإمكانات بسيطة، لكنها حملت رؤية واضحة وإرادة صلبة، حتى وصل أثر إنتاجها إلى القرى والعُزل والأحياء، بل إلى كل أسرة يمنية تقريبًا. وكما يُقال دائمًا: تقييم الأثر هو سر النجاح.

وعند النظر إلى فاتورة استيراد أعلاف الدواجن، التي تُقدَّر بمئات الملايين من الدولارات، ندرك حجم التحدي. هذه المبالغ تُستنزف من قوت كل أسرة يمنية، ليجنيها التجار ثم تذهب إلى الخارج لاستيراد علائق علفية، في وقت ترتفع فيه معدلات الطلب على الدواجن بسبب محدودية القدرة الشرائية للمواطن. واقع مؤلم، لكنه في الوقت ذاته فرصة حقيقية لإطلاق الطاقات الوطنية.

من هنا، جاءت الحاجة الملحّة للعمل ليلًا ونهارًا على اكتشاف الإبداعات المجتمعية وتنظيمها وتوجيهها الوجهة الصحيحة، والاستثمار في تقليص فاتورة الاستيراد، عبر تطوير الإنتاج المحلي، وتحقيق التوازن بين الاستيراد والإنتاج، من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية.

يقول المهندس وليد السامعي إن هذا النجاح لم يكن وليد الصدفة، بل نابع من استشعار عميق للمسؤولية الوطنية تجاه ما يعيشه البلد من تحديات، واستجابة عملية لتوجيهات السيد القائد (يحفظه الله) بضرورة التوجه نحو التصنيع الزراعي والإنتاج المحلي. ومن هنا، جاء التخصص في إنتاج مستلزمات الدواجن، باعتباره أحد أهم القطاعات الواعدة.

ويضيف: نحن شعب نمتلك الإبداع والقدرات، وقد استطعنا تطوير ما بأيدينا، وبدأنا تصنيع آلات محلية من الألف إلى الياء. اليوم، وصلت هذه الصناعات إلى أغلب مزارع الدواجن في جبال وسهول اليمن، وأصبحت رسائل الشكر تتجسد في طلبات متزايدة على خطوط الإنتاج.

وتشمل المنتجات المحلية:

- خطوط إنتاج الأعلاف
- طواحين الأعلاف العمودية والأفقية
- فرّامات الأعلاف
- مشارب الدواجن
- مبايض الدواجن
- نثّافات الريش
- دفايات عنابر الدواجن
- معالف حيوانية
- خلاطات الأعلاف
- مكابس الأعلاف

وجميع مستلزمات الاستثمار في قطاع الدواجن والثروة الحيوانية وكلها متوفرة بجودة عالية وتكلفة أقل مقارنة بالمستورد، مع ابتكارات تراعي الفرص والظروف البيئية والاحتياجات المحلية.

ويؤكد المهندس وليد الاستعداد الكامل للارتباط بمراكز الخدمات في الجمعيات الزراعية، عبر وحدة الميكنة والتقنيات الزراعية والسمكية، بما يعزز توطين الصناعة الزراعية ويخدم المزارعين والمستثمرين.

للاستفسار وربط طلبات الشراء بنقاط التسويق، يمكن التواصل على الرقم:
770224627- 01818339

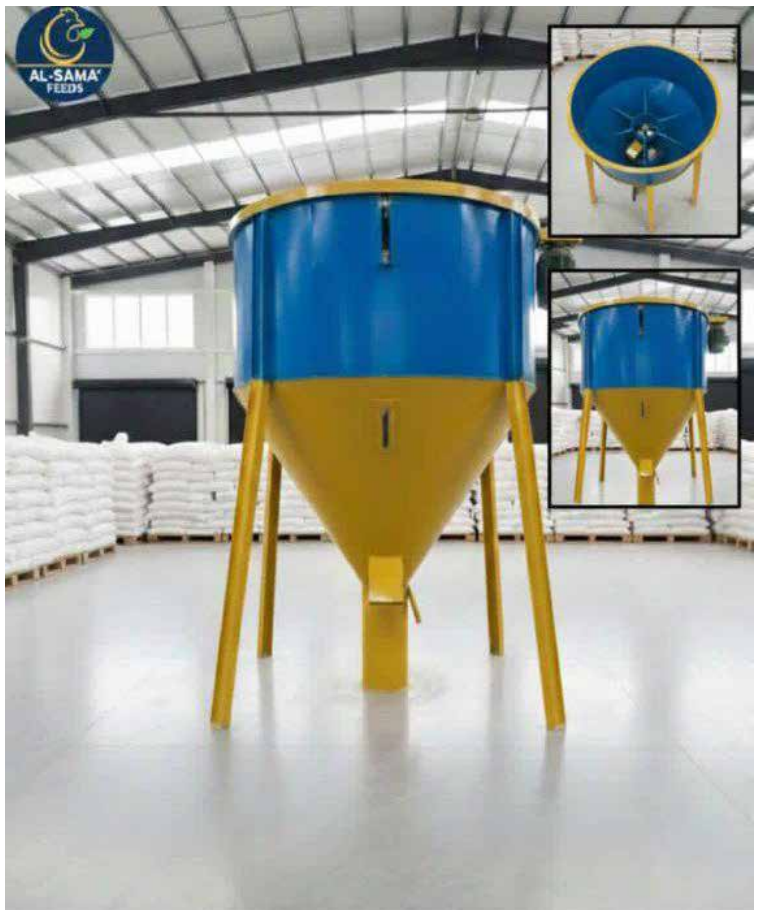

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى	إسم المنزلة	تدخل من يوم		تخرج منها في يوم
13	عشاء سهيل	4	يناير	16	البلدة	31	ديسمبر	12 يناير

يقول علي ولد زايد:

الضيف أوله طلوع الثريا وآخره طلوع سهيل

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

أيضاً هناك أهمية لتفعيل المبادرات الذاتية إلى جانب السعي لآليات عمل مشتركة بين الحالة الرسمية والشعبية، يجب تفعيل المبادرات الذاتية، وأنا أقسم لكم: والله باعتمادنا على الله "سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى" وبكل ما هو متاح من إمكانات، وقدرات، وطاقات، إذا فعّلت، إذا جمّعت إذا نسقّت؛ سيعطينا الله البركة، ويعطينا بذلك النصر، ويعطينا بذلك الخير، ويعطينا بذلك- بفضله وكرمه ورعايته ومعونته، وهو وعد، ووعده صادق- يعطينا بذلك ما يغنينا حتى عن اللهث وراء ما لدى الخارج.

السيد القائد/ عبدالملك الحوثي

السبت 14 رجب 1447هـ | 3 يناير 2026م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 143

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

بريد المزارعين

إجابات الدكتور محمد الضوراني

السؤال الأول

أحد مربي الثروة الحيوانية أرسل صورة ويسأل:

ما المرض الظاهر في بطن الضأن؟

الإجابة:

السبب الأكثر شيوعًا لتورم أسفل بطن الضأن، وخصوصًا الكباش، هو احتباس البول وتكوّن الحصوات البولية، مما يؤدي إلى تسرب السوائل وتجمعها تحت الجلد.

وقد يكون التورم أحيانًا ناتجًا عن وجود خُراج أو فتق في الأمعاء.

وللتعامل مع هذه الحالة بشكل صحيح، يجب أولاً التأكد من قدرة الحيوان على التبول.

- في حال وجود احتباس بولي، يجب استدعاء الطبيب البيطري فورًا للتدخل اللازم، سواء بقص الزائدة الدودية للمجرى البولي أو سحب السوائل المتجمعة وتطهير المنطقة.

- يُنصح بإعطاء مضاد حيوي واسع الطيف مع مضاد للالتهابات لتخفيف التورم ومنع العدوى.

-كما يُفضل إضافة أملاح موازنة مثل كلوريد الأمونيوم إلى الماء أو العلف للمساعدة على إذابة الحصوات ومنع تكرارها.

- مع ضرورة تقليل الأعلاف المركزة مثل الشعير، وزيادة شرب الماء لضمان غسل الكلى والمجاري البولية باستمرار.

السؤال الثاني

أحد ملاك الثروة الحيوانية أرسل صورة ويسأل:

ما سبب تدلي الفك السفلي، وما العلاج المناسب ؟

الإجابة:

تُظهر الصورة وجود تورم واضح أسفل الفك والرقبة، وهي حالة تُعرف طبيًا باسم "الفك الضخم" (Bottle Jaw).

وتنتج هذه الحالة غالبًا عن إصابة شديدة بالطفيليات والديدان الداخلية، خاصة ديدان الكبد والمعدة، التي تتغذى على بروتينات دم الحيوان، مما يؤدي إلى فقر دم وتسرب السوائل وتجمعها تحت الجلد.

العلاج:

•البدء فورًا بإعطاء جرعة طاردة للديدان واسعة الطيف (مثل الإيفرمكتين أو الألبيندازول) تحت إشراف بيطري.

•تكرار الجرعة بعد أسبوعين للقضاء على اليرقات المتبقية.

•دعم الحيوان بـ مقويات للدم والفيتامينات وتحسين التغذية لتعويض النقص.

رسالة توعوية للمربين:

ظهور هذا التورم يُعد إنذارًا متقدمًا قد يسبق نفوق الحيوان إذا لم يُعالج.

ولتجنب ذلك، يجب:

•الالتزام ببرنامج دوري لتجريع القطيع ضد الطفيليات كل 4 أشهر.

•الاهتمام بنظافة مصادر المياه والمراعي.

•فالوقاية المنتظمة بالتجريع هي الوسيلة الأنجح للحفاظ على صحة القطيع ومنع الخسائر الناتجة عن الهزال وفقر الدم.

السؤال الثالث

أحد مربي الماعز يسأل:

لديه عنزة أحد ضرعيها يابس ولا يُحلب، بينما الضرع الآخر طبيعي، فما السبب والعلاج؟

الإجابة:

تتعرض الماعز، خاصة بعد الولادة، لما يُعرف بـ التهاب الضرع الحاد، وهو ما يفسر تورم أحد شطري الضرع وانقطاع الحليب منه.

تحدث الإصابة عندما تدخل البكتيريا من الأرض الملوثة إلى داخل الضرع عبر فتحة الحلمة، مستغلة ضعف مناعة العنزة في فترة ما بعد الولادة.

وبما أن الحالة بدأت منذ ثلاثة أيام، فإن التدخل السريع ضروري جدًا لتفادي حدوث تليف دائم أو غرغرينا في أنسجة الضرع.

الإجراءات العلاجية تشمل:

•محاولة حلب وتفريغ الشطر المصاب عدة مرات يوميًا من الصديد أو السوائل الملوثة، مع التخلص منها بعيدًا عن الحليب السليم.

•إعطاء كورس مضاد حيوي واسع الطيف عن طريق العضل.

•استخدام العصارات الطبية الخاصة بالتهاب الضرع، والتي تُحقن داخل الحلمة بعد تفريغها.

•استخدام مضادات الالتهاب والكمادات الدافئة لتخفيف الألم وتقليل التورم وتنشيط الدورة الدموية.

•عزل المواليد ومنعهم من الرضاعة من الجهة المصابة حفاظًا على سلامتهم.

تنبيه مهم للمربين:

الاهتمام بنظافة وجفاف أرضية الحظيرة، خصوصًا وقت الولادة، ومراقبة الضرع يوميًا خلال الأسبوع الأول، يضمن اكتشاف الالتهاب في مراحله المبكرة، حيث يكون الشفاء كاملًا.

أما التأخر في العلاج فقد يؤدي إلى فقدان الضرع لإنتاجيته بشكل دائم.

فالعلاج المبكر والنظافة الجيدة هما الأساس في حماية القطيع واستدامة إنتاجه.

تنويه الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 771862357

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

أهمّيةُ التعاونِ الرسمّي والشعبّي

يظلُّ التعاونُ والتكاتفُ بينَ الجميعِ أهمَّ مساراتِ النجاحِ، وعنوانًا للتغلّبِ على التحدياتِ، وتحويلِها إلى فرصٍ، فعندما تجتمعُ الأيادي تكونُ عصيّةً علىَ الانكسارِ.

من هذا المدخلِ ننطلقُ نحوَ الحديثِ عن أهمّيةِ التعاونِ بينَ الجهاتِ الرسميةِ والمجتمعيةِ في تنفيذِ وإنشاءِ مشاريعَ خدميةٍ، والتي أثبتتْ نجاحَها، واستدامتَها، في شتّى المجالاتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ، والخدميةِ والمتمثلةِ في المبادراتِ المجتمعيةِ، والتي كانتْ مغيّبةً خلالَ العقودِ السابقةِ، حيثُ تحوّلَ المجتمعُ إلى اتكاليٍّ ينتظرُ ماذا سيُقدَّمُ له سواءً من الدولةِ أو المنظماتِ، وقتلتْ فيه روحَ العملِ، والمبادرةِ، والتطوعِ، والإيثارِ، والمشاركةِ في رسمِ السياساتِ، والتخطيطِ، والتنفيذِ والعنايةِ والصيانةِ والاهتمامِ بالمشاريعِ الخدميةِ، والمنشآتِ العامةِ.

فالتعاونُ الرسميُّ والشعبيُّ مهمٌّ جدًّا في تنفيذِ المبادراتِ المجتمعيةِ ومنها فيما يخصُّ إصلاحَ وتأهيلَ الأراضي والمدرجاتِ الزراعيةِ، والمنشآتِ المائيةِ التي تعرّضتْ للانجرافِ بسببِ السيولِ التي شهدتْها بعضُ المحافظاتِ، وخلّفتْ أضرارًا وخسائرَ كبيرةً في الأرواحِ والممتلكاتِ العامةِ والخاصةِ، وهذا ما يتوجّبُ القيامُ به، والتحرّكُ الجادُّ نحوَ تنفيذِ مبادراتٍ مجتمعيةٍ في تهامةَ والجوفِ، وذمارَ وتعزَّ وبقيةِ المناطقِ.

وهذا يأتي تنفيذًا لموجهاتِ السيّدِ القائدِ عبدِ الملكِ الحوثيِّ -يحفظُه اللهُ ويرعاه- الذي يحثُّ دائمًا على التعاونِ الرسميِّ والشعبيِّ، والتحركِ بشكلٍ جماعيٍّ في تنفيذِ المبادراتِ، وأنْ نتوكّلَ على اللهِ سبحانه وتعالى، ونعتمدَ على الإمكانياتِ المتاحةِ، وتوحيدَ الجهودِ والطاقاتِ، والذي سيحقّقُ لنا إنجازاتٍ عظيمةً ونتغلّبُ على الظروفِ الصعبةِ التي تمرُّ بها البلادُ، وستكونُ هناكَ نهضةٌ وتنميةٌ شاملةٌ سواءً في مشاريعِ الطرقاتِ والمدارسِ ومشاريعِ مياهِ الشربِ، أو المبادراتِ المجتمعيةِ فيما يخصُّ المنشآتِ المائيةَ: السدودَ والحواجزَ والخزاناتِ والكرفاناتِ، وفي استصلاحِ الأراضي الزراعيةِ.

فالعملُ بروحِ الفريقِ الواحدِ، والتكاتفُ والتعاونُ بينَ أبناءِ المجتمعِ، والجهاتِ الرسميةِ، واستغلالُ الموارِدِ المتاحةِ واستثمارُها بالشكلِ الصحيحِ سيحقّقُ لنا الكثيرَ، وسيتمُّ إصلاحُ الأضرارِ، وإعادةُ ترميمِ وتأهيلِ ما دمّرتْه السيولُ والأمطارُ، وتجنّبُ تكرارِها مرةً أخرى.

فالمجتمعُ شريكٌ أساسيٌّ في التنميةِ بل هو معنيٌّ بها إلى جانبِ الحكومةِ، والتي عليها القيامُ بإعدادِ الدراساتِ الفنيّةِ، والإشرافِ على تنفيذِها، وتقديمِ ما عجزَ عنه أبناءُ المجتمعِ مثلَ الأسمنتِ والديزلِ، ومعداتِ الشقِّ، فما تمَّ تنفيذُه من مبادراتٍ خلالَ الأعوامِ الثلاثةِ الماضيةِ كان المجتمعُ هو الممولَ والمنفّذَ لها، وبنسبةِ تجاوزتْ 70٪ من التكلفةِ.

وإنَّ الاستمرارَ في تنفيذِ المبادراتِ المجتمعيةِ من خلالِ التعاونِ والتكاتفِ بينَ الجهاتِ الرسميةِ والمجتمعيةِ هو السبيلُ الأمثلُ في إيجادِ تنميةٍ مجتمعيةٍ مستدامةٍ.

مقال كتبه الشهيد الدكتور رضوان الرباعي ونشر في العدد 80 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1446هـ5- أكتوبر 2024م

الزراعة... المكان الوحيد الذي ترى فيه المستقبل وهو يخرج من بين يديك.

المهندسة: إيمان أحمد صغير هبه

في عالم يتغيّر كل يوم، تبقى الزراعة الخطوة الأولى نحو الاستقرار والأمن الغذائي. غير أن جوهر الزراعة الحقيقي يبدأ من الإنتاج النباتي؛ من تلك البذرة الصغيرة التي تتحول إلى غذاء، ودواء، ورزق، وحياة.

الإنتاج النباتي ليس علمًا فحسب، بل هو هندسة الصمت تحت التربة؛ حيث تعمل الجذور بهدوء لتصنع ضجيج الحياة فوق الأرض.

وهو فنّ إدارة الضوء والماء والتربة، لصناعة محصول أقوى، وأغنى، وأجود.

إن أهمية الإنتاجَ النباتي لا تكمن في المحصول وحده، بل في المستقبل الذي يُبنى عليه:

•مستقبل غذائي آمن للأجيال القادمة،

•واقتصاد زراعي قادر على المنافسة،

•وبيئة تُستعاد خصوبتها ويُعاد إليها احترامها.

كل نبات يُزرع هو رسالة،

وكل مزارع يعتني بمحصوله هو جزء من معادلة بقاء هذا العالم.

الزراعة ليست مهمة عابرة... الزراعة ضرورة،

والإنتاج النباتي هو قلبها النابض.